هذه الملخص مجهود متواضع مني مع تعاون الزملاء دفعة ٢١٣ اشكرهم جميعا وان اصبت فمن توفيق الله ثم دعمكم وان اخطأت فمن نفسي والشيطان . ارجو ابداء الملاحظات وتنبيهي عنها .... اخوكم : عسكري كلي طموح

النقود والبنوك

الدكتور : عصام الليثي

١٤٣٦ - ٢٠١٤

هذا الجهد بتعاون الاخت هنادي خالد . ارجو الدعاء لها بظهر الغيب وفقنا الله واياكم لما يحبه ويرضاه

عسكري كلي طموح

المحاضرة الأولى

نشأة النقود وتطورها

مقدمة :

تعتبر النقود من بين أعظم الاكتشافات الاقتصادية التي توصلت إليها البشرية

ـ إذا أحسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية).

ـ إذا لم يحسن استخدامها لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي وتدهوره وتراجعه فكثير من الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها (كالتضخم والبطالة وضعف سعر الصرف العملة الوطنية لها علاقة بالنقود.

ويمكن توضيح أهمية النقود المنظور الاقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الاقتصاد الكلي عن النحو التالي:

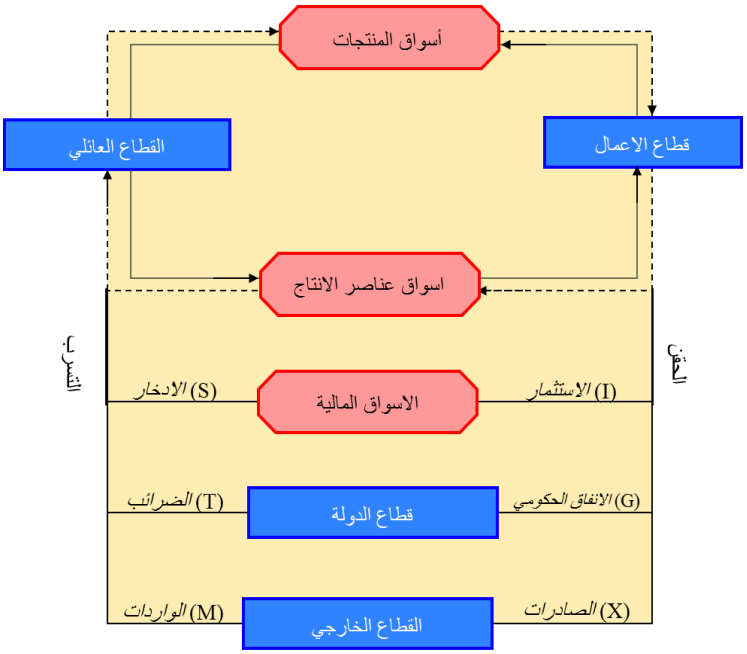

القطاعات الرئيسيه للسوق باللون الازرق .. والاسواق باللون الاحمر

نلاحظ التالي : قطاع الاعمال يتحصل على المنتجات من القطاع العائلي عبر اسواق عناصر الانتاج على شكل مدخلات لينتج السلع والخدمات على شكل مخرجات .. ويقابله تدفق نقدي من قطاع الاعمال يدفعه للقطاع العائلي بشكل معكوس للعمليه السابقه (تبادل مصالح)

النقود مقابل السلع = التبادل

ولو لاحظنا اسفل الشكل نجد الاسواق الماليه (البنوك والمؤسسات الماليه) او مايسمى الوساطه الماليه بين المدخرين اصحاب الفائض والمستثمرين . ونجد ان الاسواق الماليه تستفيد من الفائض بشكل استثمار . ونجد ان قطاع الدوله يؤثر من خلال الحركه النقديه ممثله في اخذ الضرائب والرسوم وتدفعها لتوفير الخدمات الاساسيه على شكل انفاق حكومي . ونجد ان ليس كل مجتمع قادر على انتاج كل السلع التي يحتاجها ولذلك يقوم بإستيرادها من الخارج على شكل واردات . والسلع الفائضه عن حاجة المجتمع تقوم ببيعها لدول خارجيه على شكل صادرات (القطاع الخارجي)

التبادل = روح النشاط الاقتصادي

تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخية والذي يكون متأثر بعنصرين: ١- الزيادة في السكان ٢- التخصص وتقسيم العمل

مرحلة غياب التبادل الاقتصادي

- عدد السكان محدود
- التخصص وتقسيم العمل غير موجود (الاقتصاد المعيشي / اقتصاد الاكتفاء الذاتي) ويعني ان كل اسره او مجتمع يوفر احتياجته بنفسه .
- عدم وجود فائض إنتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي عدم الحاجة للنقود .

– التبادل الاقتصادي المحدود

أ – عدد السكان متزايد ب – التخصص وتقسيم العمل / أصبح موجود (الانتاج للغير)

جـ - وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق وبالتالي الحاجة للنقود (الثورة الزراعية).

– التبادل الاقتصادي غير المحدود

- أكثر تزايد في السكان (الانفجار السكاني)
- التخصص وتقسيم العمل أصبح منتشراً.
- وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق أكثر اتساعاً والتالي تزايد الحاجة للنقود أكثر تطوراً (الثورة الصناعية).

– نظام المقايضة..

" التبادل العيني للسلع والخدمات " كان شائعاً بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد "نظام التبادل المباشر" السلعة بالسلعة أو الخدمة. من ابرز الامثله مايلي :

- مقايضة الاسماك مقابل الحبوب
- التبغ مقابل الثمار
- المواشي مقابل ادوات الزراعه او ادوات الصيد
- ادوات البناء مقابل أي شيء آخر .

والامثله كثيره جدا وتختلف من مجتمع الى آخر حسب حاجاتهم .

مساوئ المقايضة:

١ – عدم توافق الرغبات " التوافق المزدوج للرغبات"

مثلا شخص لديه لحوم ولكن يريد مقايضتها بشيء اخر غير اللبن . وشخص يعرض اللبن ولكن لايجد من يرغب في مقايضته .

٢ – عدم إمكانية تجزئة بعض السلع .

مثلا البقره لايمكن تجزئتها لإستبدالها بصاع من القمح ولكي تتم الصفقه لابد من ذبح البقره والتضحيه بها مقابل صاع القمح وهذه خساره كبيره .

٣ – عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة

٤ – تعدد الأسعار النسبية . قد تختلف الاسعار من مجتمع لآخر ، التمر مثلا قد يكون ذا قيمه في مجتمع ولكنه غير ذا قيمه في مجتمع اخر يفضل القمح او الشعير ، مما يسبب اختلاف السعر حسب العرض والطلب

٥ – تدني كفاءة التبادل . وهذا بسبب بطء اجراءات التبادل وعدم اجراؤها بسهوله ويسر للأسباب السابقه .

أنواع النقود

١ – **السلعية** : والذي يعرف بـ "التبادل غير المباشر" "التي تتعادل قيمها السوقية مع قيمها كنقود "

(ـ القمح الذهب ـ القضة...) وتختلف عن المقايضه بتحديد سلع معينه للتبادل ويتفق عليها افراد المجتمع . بينما في المقايضه كل السلع تعتبر نقود .

٢ – **الرمزية** : هي النقود الورقية والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية.

تستمد قيمها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل يصدرها (البنك المركزي) .

٣ ـ **النقود الائتمانية** : (ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض "البنود التجارية" التي تنتج عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك وتنقسم لنوعين (الودائع الأولية ــ الودائع المشتقة).

الأولية : تأتي من الأيداعات والسحوبات على الحسابات

المشتقة : وتأتي من نشاطات البنوك في عملية الأقراض

٤ – **الكترونية** : قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزنة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الكترونية الممغنطة بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية.

وظائف النقود:

١ – **وسيط للتبادل** : أداة تسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر وبذلك تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات وخفض تكاليف التبادل وتشجيع مزيد من التخصص وتشجيع حركة الاقتصاد.

٢ – **وحدة لـ قياس القيمة** : استخدمت النقود كوحدة لقياس القيمة وتغلبت على مشكلات تعدد نسب التبادل

ملاحظه :: الوظيفتان السابقتان أساسية يحتاجها جميع أفراد المجتمع

٣ – **مخزن للقيمة** : تعد النقود وسيلة للادخار (لكن لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية) عدم وجود التضخم

٤ – **معيار للمدفوعات الآجلة** : لإبرام العقود التسويقية لسلع على حساب التعاقدات الآجلة.

ملاحظه : المشتقة لا يحتاجها كل أفراد المجتمع

خصائص النقود:

١. **سهلة الحمل** : (مثل الريال والخمسمائة تنشال في محفظة واحدة)
٢. **غير سريعة التلف** : (من معدن أو ورق خاص " طويل العمر نسبيا ") مثلا لو استخدمنا اللحوم هي سريعة التلف مما يفقدها قوتها الشرائيه .
٣. **إمكانية تجزئتها** : (يمكن صرفها إلى فئات) مثلا المواشي في نظام المقايضه لايمكن تجزئتها .
٤. **سهلة التمييز** : (تعرف النقود بمجرد النظر إليها وينطبق هذا على العملات الورقيه والمعدنيه) من حيث اللون والتصميم والحجم والشكل المميز لها .
٥. **ذات مواصفات موحدة** : (فالمائة ريال هي نفسه المائة ريال الأخرى لا تختلف لا من حيث الحجم والقيمة) وهذا يصعب تزويرها ويجعلها تحظى بالقبول العام بين كافة الاطراف .

ينصح بمتابعة المحاضره الاولى مسجله لفهم شرح الدكتور للعديد من النقاط بشكل اشمل واسهل

تمت المحاضره الاولى بحمد الله تعالى ...

المحاضرة الثانيه

الفصل الأول ..

النظم (القواعد) النقدية .

١- مقدمة :

تم في المحاضرة الاولى استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التالية النقود :

- نظام المقايضة .
- أنواع النقود .
- وظائف النقود.
- خصائص النقود الجيدة

وقبل الدخول في تفصيلات عن موضوع القواعد النقدية ، فلابد من التطرق لتعريف النقود.

جرت العادة على تعريف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقي قبولا عامل في التبادل بين أفراد المجتمع . (مواصفات النقود الجيده)

٢- تعريف النظام النقدي :

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي :

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة .

وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للنظام النقدي في الآتي :

- النقود المتداولة في المجتمع . (انواع النقود : سلعيه ، مصرفيه ، ورقيه ، معدنيه . الكترونيه)
- التشريعات و القوانين التي تحكم عملية اصدار النقود وتداولها . (القبول العام)
- الأجهزه و المؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود . (الكفاءه الاقتصاديه)

(تعريف النظام النقدي الدولي).

لايختلف كثيرا عن النظام النقدي الداخلي سوى ان التعامل هنا يكون بين دول مختلفه ، ويحكمها قوانين وتشريعات دوليه تقبلها جميع الدول وتطبقها

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقدية :

- الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيراً وتوسع فيه نطاق المعاملات (سبب داخلي)
- اتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي)
- ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة والسياده **ولها مسؤوليات اتجاه المجتمع وأهداف اقتصادية** تسعي لتحقيقها ، مثل :
  - ✓ التنمية الاقتصادية .
  - ✓ استقرار الأسعار ومحاربة التضخم .
  - ✓ التوظيف الكامل ومحاربة البطالة .
  - ✓ التوازن الخارجي واستقرار سعر صرف العملة الوطنية .

٤- **أنواع النظم النقدية :-**

بشكل عام هناك نوعين من الانظمه النقديه وسوف نتطرق لها بالتفصيل

اولا : النظام النقدي السلعي ..

بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل. وقد كانت سلعتي **الذهب** و **الفضة** أوسع انتشاراً و أكثر أستخداماً وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية التي تمثله كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .

المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر بأسم قاعدة الذهب يجد أنه بالمراحل التالية :

- مرحلة نظام المسكوكات الذهبية . - مرحلة نظام السبائك الذهبية . - مرحلة نظام المعدنين .

فيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها :

أ - مرحلة نظام المسكوكات الذهبية :

تعتبر من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في اطار الاجراءات والضوابط التالية:

- يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة(و يطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه او الدرهم او الفرنك).
- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة الى القطر المعني.
- أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون .
- يحق لأي فرد تحويل النقود الى ذهب وبالعكس .
- عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية . (المقصود يستطيع صنع أي كميه يريد) .

ب - مرحلة نظام السبائك الذهبية :

لجأت معظم دول العالم الى نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب .

وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي :

- تحدد الحكومة ممثلة في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب .
- قيام البنوك المركزيه بإصدار عمله معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب .
- تحتفظ البنوك المركزيه بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة .
- لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط .
- يقتصر حق تحويل العملاء النقدية المتداولة الى ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط .

ج- مرحلة نظام الصرف بالذهب :

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب . وبذلك تشكل هذه العملات غطاء لعملاتها بدلاً عن الذهب . وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي :

- تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة اخرى قابلة للتحويل الى ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي . مثلا (الدول الغنيه تستطيع بسهوله تحويل عملتها للذهب ولكن الدول الفقيره لاتستطيع ذلك)
- تحتفظ البنوك المركزيه في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية).

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب ولا الاحتياطي من الذهب .

ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة لإقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها .

د- مرحلة نظام المعدنين :

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية أساس وزن ثابت من معدنين ، هما الفضة والذهب . وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل الى أي من المعدنين.

مثلا ٢ غرام من الذهب مع ١٠ غرام من الفضه

الإ أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب مايعرف بقانون جريشام

Gersham'S Law حيث ينص هذا القانون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق .

للتوضيح : لو افترضنا ان عمله معينه تحتوي الذهب والفضه واصبح سعر الذهب كمعدن اعلى من سعره كعمله لسبب ما ، ففي هذه الحاله سيقوم الناس بتحويل القطع الذهبيه والمسكوكات كمعدن لإرتفاع ثمنه . ممايؤدي لخروج الذهب وبقاء الفضه

❖ ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب :

يعتقد الكثيرين بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسية ، وهي :

- **تحقيق الشعور بالأمان** (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب).
- **استقرار أسعار الصرف** (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب).
- **إدارة النظام النقدي بصورة آلية** (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آلية) .
- **استقرار مستوى الأسعار** (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب).

ثانيا : النظام النقدي الورقي أو القانوني :

أسباب نشأة النظام النقدي الورقي ..

هناك العديد من العوامل التي أدت الى التحويل من النظام النقدي السلعي الى النظام النقدي الورقي :

- في أوقات الأزمات ولحروب وجدت الحكومات أنها لاتستطيع تحويل نقودها إلى ذهب .
- فشل نظام قاعدة الذهب عن مجالات التوسع في التجارة الدولية ومع ما صاحب ذلك من حدوث ازمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات.
- التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث انجازات (طفرات) اقتصادية(اليابان ودول الاتحاد الأوربي والاتحاد السوفيتي سابقاً والدول المستقلة حديثاً).

تعريف النظام النقدي الورقي ..

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدى الجهاز المصرفي .

وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلى ذهب .

أسس عمل النظام النقدي الورقي ..

تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية :

- **تحقيق الأستقرار في مستوى الأسعار** أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتاً في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليها .
- **تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة** . ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد و أنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود) .
- **معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب** من خلال :

١) *اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات .*
٢) *وضع سياسة جمركية للحد من الواردات .*
٣) *استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية .*
٤) *تمويل عملية التنمية الأقتصادية عن طريق زيادة الاصدار النقدي (التمويل بالعجز)*

ملاحظات حول النظام النقدي الورقي ..

يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الأقتصادية المختلفة ، الإ أن يعتبر سلاح ذو حدين :

إذا قد تستخدمة السلطة السياسية لدافع سياسي ، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم . لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص،

مثل:

- **تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لاحتياجات الاستيراد لستة أشهر).**
- **أن لايتجاوز عجز الموازنة نسبة عينة (5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) .**

تمت المحاضره الثانيه بحمد الله تعالى ...

الفصل الثاني

البنوك التجارية ١

١- مقدمة :

- يمكن القول بأن الحاجة المستمرة الى تطوير النقود كانت سببا رئيسيا في انشاء وقيام مؤسسات تحل محل الافراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة و خلافها .
- بل أن التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزيه ، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدولة و أمنها القومي . وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الأنواع المختلفة من البنوك (المصارف) والتي تشمل :

- البنوك التجارية (التقليدية).
- البنوك المتخصصة . (لم يرد لها شرح في الكتاب) ولكن سيتم التطرق لها في محاضره لاحقه .
- البنوك الإسلامية .
- البنوك المركزية .
- البنوك الدولية .

٢- مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

النظام المالي : يتكون النظام المالي من مجموعة من العناصر التالية :

الأسواق المالية : وقد وردت الاشارة إليها في المحاضرة الأولى " يرجى مراجعة الشكل في بداية الملخص لفهم اكثر " ، حيث تشمل سوق النقود(سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكية) والذي ينقسم بدوره إلى سوقين :

- السوق الأولية . - السوق الثانوية .

المؤسسات المالية : وتشمل نوعين من المؤسسات :

- **المصرفية** (البنوك) او المؤسسات التي تقوم بعمل مصرفي او بنكي .
- **المؤسسات غير المصرفية** (شركات التأمين ، الاستثمار المالي ، الصرافة وخلافها) .

الأدوات (الأصول) المالية : وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (الصكوك) المالية .

وحدات الفائض :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تتملك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون).

وحدات العجز :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون و المستثمرون) **مثلا : شخص يريد شراء سياره قيمتها ٦٠ الف ريال ولكنه يملك ٤٠ الف ريال هنا نقول ان لديه عجز ٢٠ الف ريال .**

الوساطة المالية :

الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجدة في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين .

مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

قطاع البنوك (القطاع المصرفي)

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :

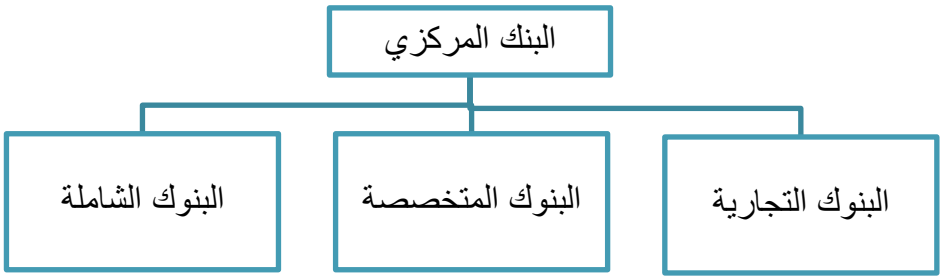

نشأة وتطور البنوك التجارية :

تعود نشأة البنوك التجارية و انطلاق نشاطها الى حقبة القرون الوسطى ، حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية :

- *قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية* . من خلال الخدمات التاليه :
  - **تقديم خدمة الإيداع (السبائك الذهبية)** للتجار مقابل منحهم ايصالات أمانة توضح كمية الذهب .
  - **تقديم خدمات صرف العملات** .
  - **تقديم القروض للآخرين** . وذلك بالاستفاده من الودائع الموجوده لدى الصاغه من اموال المودعين .
  - **اكتشاف عملية خلق الائتمان** عن طريق اصدار ايصالات بقيم نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغة .
- *حدوث أزمات مالية (حالات افلاس وفشل عن سداد الالتزامات)* بسبب افراط وتوسع الصاغه في عملية خلق الائتمان مما أدى للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الايداع \ الصرف \ الاقراض \ الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة .

✓ انشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقية (ايطاليا) في عام ١٥٨٧

✓ انشئ ثاني بنك تجاري في مدينة امستردام (هولندا) في عام ١٦٠٩

توالي بعد ذلك انشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم و أصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم .

تتحدث بعض المصادر التاريخية عن نشأة سابقة للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين، حيث يتم الاستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمورابي

٢- وظائف البنوك التجارية :

تنحصر وظائف البنوك التجارية في القيام بالمهام التالية :

قبول الودائع

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري ، وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

- **الودائع تحت الطلب (الجارية)** مثل الحسابات التي يودع بها رواتب الموظفين .
  (لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات)
- **الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة)** محدده بفتره معينه ولايستطيع صاحبها سحب المال الا بعد انقضاء الفتره المحدده بالاتفاق بينه وبين البنك (سته اشهر مثلا او سنتين)
  (يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات)
- **الودائع الادخارية** . ويستخدمها غالبا ذوي الدخل المنخفض .
  (يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات).

تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

ويشمل ذلك الآتي :-

القروض قصيرة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة لاتتجاوز سنه .
(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة).
القروض متوسطة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنه وخمسة سنوات
(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد وعادة يكون اعلى من فوائد القروض قصيرة الاجل).
السحب على المكشوف : وهي الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتى وإن كان هذا الحساب لايوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر)
بمعنى ان شخص لديه ١٠ الاف ويتيح له البنك سحب مبلغ ١٠ الاف حتى لو كان الرصيد صفر
(يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائدة على السحب بالمكشوف).

خصم الأوراق التجارية

ويشمل ذلك خصم الاوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :

- **خصم الكمبيالات التجارية** (هي اوراق ماليه تنتج عن شراء تاجر تجزئه من تاجر جمله ولكنه لايملك ثمن البضاعه ولكنه يحرر كمبياله مكتوب بها مبلغ البضاعه وتاريخ السداد وتكون ملزمه له بالتاريخ المحدد)

نفترض ان التاجر اتفق على سته اشهر ولكنه بعد اربعة اشهر احتاج للمال وليس لديه سيوله . هنا يستطيع التاجر الذهاب للبنك وطلب خصم قيمة الكمبياله وعندها يقوم البنك بخصم مبلغ معين من سعر الكمبياله ويعطي التاجر المتبقي من سعر الكمبياله بعد خصم عمولة البنك (سعر الفائده يكون ارباح للبنك) .

- **خصم السندات** (الحكومية والتي تصدرها الشركات و المؤسسات). ويتم خصمها بنفس طريقة خصم الكمبيالات .

تقديم الخدمات المالية

ويشمل ذلك الآتي :-

- **إصدار خطابات الضمان .** (تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميله للجهة المستفيدة مثل ضمان عقود المناقصات).

وعادة لاتعطي البنوك خطابات الضمان الا للعملاء الموثوق بهم من ناحية الكفاءه الماليه والقدره على الدفع

- **إصدار خطابات الاعتماد المستنديه .** (لسداد الالتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية).
- **إصدار الشيكات** (الاعتيادية والمصرفية والسياحية).
- **القيام بعمليات الوكالة** مثل : سداد الفواتير .
- **تقديم خدمات الصرف .**
- **تقديم خدمات التحويلات المالية .** - **تقديم خدمة الاستشارات المالية .**
- **تقديم خدمات الخزن الآمنه .** - **تقديم الخدمات الالكترونية الحديثة (الصراف الآلي ونقاط البيع).**

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عمولة).

خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية)

نظراً لأهمية هذه الوظيفة فسوف يتم تخصيص المحاضرة القادمة للحديث عنها بشكل مفصل

ملحوظة

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيها في الآتي :

- عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة .
- عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم).
- عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنة (المتحصلة من الغير) – الفائدة المدينة (المدفوعة للغير)

تعريف البنوك التجارية :

يمكن تعريف البنك التجاري على النحو التالي :

البنك التجاري : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الافراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم الفروص والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية .

وتعتبر البنوك التجاريه من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنية وتقوم بإعادة ضخها في الاقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الآنشطة الاستثمارية و الاستهلاكية .

تمت المحاضره الثالثه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك التجارية ٢

مقدمه

- تم في المحاضرة السابقة الحديث عن وظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل ، عدا وظيفة واحدة وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل
- تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض
- تستطيع البنوك التجارية التأثير عن أداء الاقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحة للأستخدام في الاقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الاقتصاد).

(١) مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان)

الاحتياطي الخاص (السيولة الداخلية)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، وذلك بغرض مجابهة التزاماته اليومية (**طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى**) .

عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبة من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير .

يقوم البنك التجاري من جانبه (**اختياريا**) بتحديد هذه النسبة ، وذلك من واقع تجاربه وخبرته العلمية اليومية

يسمى الاحتياطي الخاص بخط الدفاع الأول .

الاحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها (**اجبارياَ**) من جملة ودائعه الجارية .

لايدفع البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الاحتياطي القانوني المودعة لدية .

تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظ بها في شكل احتياطي قانوني لمواجهة حالات العجز في السيولة ، خصوصا في حالات عدم كفاية الاحتياطي الخاص .

يسمى الاحتياطي القانوني بخط الدفاع الثاني .

الودائع الأوليه

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات و المؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جاريه لدى البنوك التجارية ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انخفاض في حجم النقود المتداولة في خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي يتم إيداعها .

الاموال اول ماتدخل القطاع المصرفي تعتبر ودائع اوليه .

الودائع المشتقة

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم خصم الإحتياطي القانوني منها ، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصهم ، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءا كبيراً من مبلغ الوديعة الأولية . ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجياً إلى أن يؤول إلى الصفر .

التسرب النقدي

يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات و المؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي أو وجهة أخى من وجوه الإنفاق .

طباعة النقود وخلق النقود

طباعة النقود تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها باحداث زيادة حقيقة في عرض النقود ، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقدية (ضخ كميات اضافية من العملات) .

خلق النقود يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية والتي تقوم بموجبها باحداث زيادة حسابية (ليست حقيقية) في عرض النقود ، وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة .

(٢) عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية

الافتراضات :

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمى بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضيات التالية :

١) أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسلة متتابعة من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الاقتصاد .
٢) التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي احتياطيات أخرى .
٣) تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الاقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الاحتياطيات القانونيه مع حجم الودائع الأولية (عندها يكون حجم الودائع المشتقة يساوي صفر) .
٤) تقديم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين . الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم المالية بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقدية خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي .

مثال تطبيقي :

بإفتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10000 ريال سعودي . وما دام الافراد عادة لا يحضرون فجأه ويسحبون كل أموالهم و أن كل معاملاتهم و إلتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (A) بإعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

- ✓ يحتفظ بجزء من الوديعة كاحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).
- ✓ بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (A) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لدية) لشخص آخر .

وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A):

ميزانية البنك التجاري (A)

الخصوم		الأصول	
10000	وديعة ,	2000	احتياطي قانوني
		8000	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي :

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

✓ بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدى البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (B)

الخصوم		الأصول	
8000	وديعة	1600	احتياطي قانوني
		6400	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي :

✓ أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .

✓ أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

✓ بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (B) في حساب لدى البنك التجاري (C) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (C) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (C)

الخصوم		الأصول	
6400	وديعة	1280	احتياطي قانوني
		5120	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (C) ما يلي :

- أن البنك التجاري (C) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (5120) لمواطن آخر يدعى الدوقان
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

ميزانية البنك التجاري (D)

الخصوم		الأصول	
5120	وديعة	1024	احتياطي قانوني
		4096	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (D) ما يلي :

- أن البنك التجاري (D) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (4096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

- وتتوالى سلسلة الودائع المشتقة ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية على النحول التالي :

تلخيص لعملية خلق النقود المصرفية لدى البنوك التجارية ..

البنك	الودائع الأولية	الاحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقة)
بنك (A)	10000	2000	8000
بنك (B)	8000	1600	6400
بنك (C)	6400	1280	5120
بنك (D)	5120	1024	4096
.....	.....	.....	.....
بنك (Z)	0	0	0
المجموع(تركم)	50000	10000	40000

(٣) حساب مضاعف النقود

أ- مضاعف النقود البسيط :

مضاعف النقود عبارة عن معادلة رياضية تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بغرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني ، وذلك من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

- $\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$

مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية : - الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال . - نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10 %

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية :

$$\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية} = 80000 \times \frac{1}{\frac{10}{100}} = 80000 \times 10 = \mathbf{800000}$$

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود)

ب- مضاعف النقود المركب :

مضاعف النقود البسيط لايعطي صورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع فلا بد من أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلبا على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود :

١) وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية
٢) وجود نسبة من التسرب النقدي

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

- **مضاعف النقود المركب =** $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني+نسبة الاحتياطي الخاص+نسبة التسرب}}$ **× الوديعة الأولية .**

مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :
- الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال . - نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5 %
- نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12%

وبالتعويض في معادلة المركب نحصل على النتائج التالية :

مضاعف النقود المركب = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني+نسبة الاحتياطي الخاص+نسبة التسرب}}$ × الوديعة الأولية .

$$= 80000 \times \frac{1}{12\%+8\%+5\%}$$

$$= 80000 \times 4 = 320000$$

ملاحظه : (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

تمت المحاضره الرابعه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني : البنوك

البنوك التجارية (٣)

مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) لدى البنوك التجارية ، وكما سبقت الاشارة في هذا السياق ، تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفة .
- خلصنا في المحاضرة السابقة إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفة أي مبلغ يتحصل عليه – من الودائع – أضعافا متعددة ، وذلك بسبب قدرته على اشتقاق و إعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد مالية لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الاقتصاد (المستهلكين و المستثمرين) .
- في هذه المحاضرة سيتم التركيز على قضية هامة للغاية تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك التجارية ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري ، ولكي نفهم هذه القضية بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع .

١- مفاهيم ذات صلة بإدارة ربحية وسيولة البنك التجاري :

❖ **الموارد**

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد . ولذلك، تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي).

وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين :

أ- الموارد الذاتية :

وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه ، ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري) .

ب- الموارد غير الذاتية :

وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري **(الجارية - الثابتة – الادخارية).**

كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير ، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجارية) .

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلى 85% من جملة موارد البنك التجاري) .

❖ **الاستخدامات**

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري ، فعلية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير الحسابي).

. وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة :

السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدى البنك التجاري المركزي أو لدى البنوك الأخرى . *وفي هذه الحالة يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك .*

فالسيولة بالنسبة لهؤلاء **تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري .**

ب- توظيف يحقق ربحية عالية :

لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح ، مثل :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح) .
- ✓ اقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن) .
- ✓ استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح) .

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة **بالمخاطر** . فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها و الاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر .

❖ التعارض بين الربحية والسيولة

قضية التعارض بين الربحية والسيولة – وهي ما تعرف أيضاً بمعضلة البنوك التجارية – تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة . **ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي :**

- أصحاب الموارد غير الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر) .
- أصحاب الموارد الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية ، لكن في ذات الوقت نجد ان الربحية تجلب المخاطر .

هذه التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي :

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة

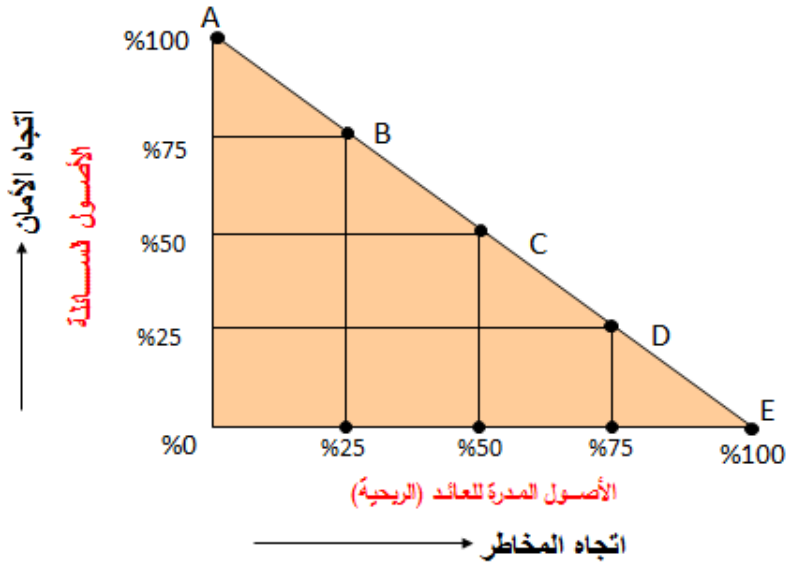

- النقطة (A) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من السيولة (100%). وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من الأمان . فهذه السياسة تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك .

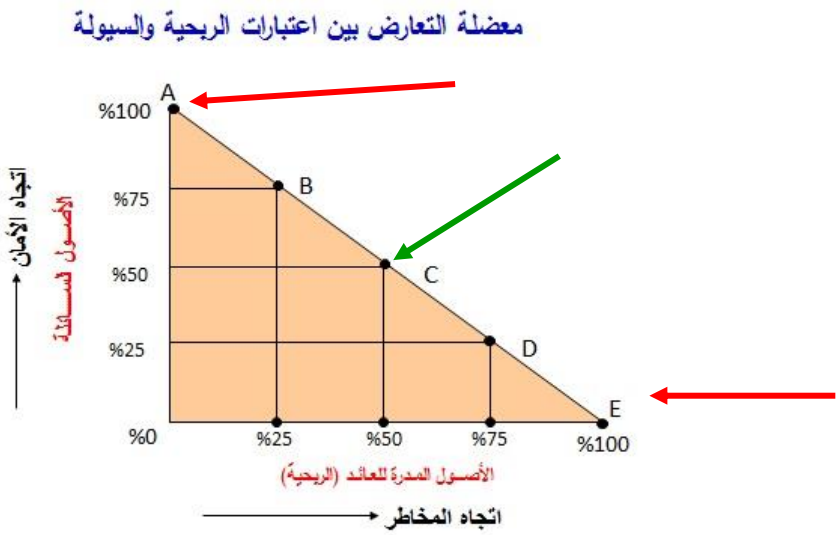

- **النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها : تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100%).**
  وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من المخاطر .
  فهذه السياسة تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين . .
- **النقطة (B) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها : تحقيق رضا الطرفين لكن مع تغلب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75%سيولة)على حساب مصلحة الملاك في الجانب الأخر (25%ربحية).**

فهذه السياسة تعني الأنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة .

- **النقطة (D) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها: تحقيق رضا الطرفين لكن مع تغلب مصلحة الملاك من جانب (75%ربحية) على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الأخر (25%سيولة). فهذه السياسة تعني الأنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة . ..**

- **السياسة الإدارية هدفها هذه المره كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساو ، وهو ما يتحقق فقد عند النقطة (C)في الشكل .**

فعند هذه النقطة تحديداً، يتساوى نصيب أصحاب الودائع والدائنين(50% سيولة) مع نصيب الملاك تماماً(50% ربحية).

ملاحظات هامة :

نلخص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي :

- **أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية).**
- **أن البنك التجاري يتم تشغيلة ويضمن استمراريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب الودائع و أموال الدائنين).**

وبما أن هناك مقولة ترى أن **السياسة الإدارية الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجة عالية من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم- المطلوبات) وهيكل الاستخدامات (الأصول - الموجودات)** ، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري، لاسيما و أن الميزانية تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومتانة المركزي المالي للبنك .

٢- مكونات ميزانية البنك التجاري :

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
* الودائع - ودائع جارية - ودائع لأجل - ودائع ادخارية * الاقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية - قروض من البنك المركزي * رأس المال - أسهم ممتازة - اسهم عادية * الاحتياطي (أرباح غير موزعة)	* النقدية (السيولة) - الاحتياطي القانوني - السيولة الداخلية * محفظة الاوراق المالية - أسهم - سندات وأذون خزانة * منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد - مؤسسات * الاستثمارات المباشرة - صناعية - زراعية - خدمية * الأصول الثابتة تمثل ممتلكات البنك من اراضي ومباني والات وغيرها

٣- إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري :

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري ، فلابد من القيام بالمهام التالية :

١) **إدارة سيولة البنك :** يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودائعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

❖ **مصادر زيادة احتياطات البنك:**

A. الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية (التكلفة :فوائد على القروض.)
B. بيع الأصول المالية للبنك (لتكلفة :تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)
C. استدعاء بعض القروض أو بيعها(التكلفة :فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك.)
D. الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير(التكلفة :سعر الخصم.)
E. إلا ان تكلفة الاحتياطات الاضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عائدا.

٢) **إدارة رأس مال البنك :**

مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس .إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:

- ✓ العائد على الأصول =صافي الربح / الأصول .
- ✓ العائد على حقوق الملكية =صافي الربح / حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية =الأصول /حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية =العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصولً
- ✓ العائد على الأصولً × العائد على حقوق الملكية =مضاعف حقوق الملكية .

المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في **زيادة الأمان وخفض احتمالات الافلاس**

التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية .

ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

- ✓ **بيع وشراء أسهم البنك.**
- ✓ **تغيير نسبة الأرباح الموزعة ، واستخدام الارباح المحتجزة .**
- ✓ **تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان ، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات .**

٣) إدارة أصول \ موجودات البنك :

انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنويع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق مايلي:

- ✓ **استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية.**
- ✓ **الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة.**
- ✓ **تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية.**
- ✓ **حسن إدارة السيولة .**

٤) إدارة خصوم \ مطلوبات البنك :

شهدت صناعة الصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الاكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

٥) إدارة مخاطر البنك :

هناك نوعان من المخاطر تواجهها البنوك :

١) مخاطر عدم السداد .
٢) مخاطر سعر الفائده . (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار.)

وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

١) حصر المخاطر المحتملة.
٢) تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر.
٣) تعريف مؤشرات للإنذار المبكر.
٤) تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر. (بهدف التقليل من اثر المخاطر المتنوعه)

٤- معايير نجاح البنوك التجارية :

هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها ، وهذه المعايير تشمل الآتي :

١) استقرار السيولة :

يمكن القول بأن **البنك لديه سيوله عندما تكون قدرته كبيره على تحويل موجوداته الى نقود سائله لمواجهة طلبات المودعين وغيرهم من الدائنين .**

وهناك **ثلاث خصائص يجب ان تتوفر في الموجودات ذات السيوله العاليه**

- أ- **القابليه للتداول** (بمعنى سهولة بيعها او تحويلها لنقود وقت الحاجه)
- ب- **استقرار اسعارها** . (ان لاتكون اسهم او معادن متغيرة الثمن بشكل كبير)
- ت- **إمكانية استعادة قيمة الموجودات** . (بمعنى ان تغطي الموجودات حاجة البنك للنقد)

٢) الربحية :

تعتمد قدرة البنوك على تحقيق اقصى الارباح الممكنه دون تعريض مركزها المالي للخطر على اربع عوامل :

١) **الفروق السعريه لأسعار الفائده :**

وهي الفائده على القروض التي يحددها البنك المركزي على القروض والودائع . وعادة يستفيد البنك من التغييرات بها حيث ان نسبة الفائده على الودائع تختلف حسب المده وكذلك التسهيلات الائتمانيه والقروض تختلف اسعار الفائده بها حسب المده . وتتأثر بأسعار الفائده في الاسواق العالميه .

٢) **توظيف الاموال :**

وذلك بالاستفاده من الموجودات الماليه (اموال المودعين – والمستثمرين – والفائض المالي للبنك نفسه) ويجب المحافظه على درجة مخاطره منخفضه نسبيا مع عائد مناسب على الاستثمار . لذلك على البنك الموازنه بين **السيوله والامان والربحيه** في ادارة محفظته الماليه .

٣) **سياسة الاقتراض :**

وتتأثر ربحية البنك في قدرته التفاوضيه للإقتراض من الاسواق الماليه المحليه والاسواق الاجنبيه بأسعار فائده منخفضه (تعتمد على سلامة المركز المالي) ويستطيع الاقتراض من البنوك التجاريه الاخرى واخيرا من البنك المركزي اذا تطلب الامر ذلك .

٤) **تنويع الخدمات :** كلما زادت الخدمات المصرفيه كلما تنوعت الايرادات مما يؤدي لزيادة ربحية البنك من خلال توسيع قاعدة عملائه وحصته في السوق المحليه ويعتمد هذا الى حد بعيد في نجاح الحملات التسويقيه .

٣) **التسويق :**

الخدمات المتنوعه التي تقدمها البنوك لعملائها بصوره مرضيه ومواكبة التطورات والابتكارات في التقدم التكنولوجي بهدف تقديم افضل الخدمات للعملاء وتقليل التكاليف التشغيليه التي فرضتها المنافسه بين البنوك التجاريه .

تمت المحاضره الخامسه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني : البنوك

البنوك المتخصصه (غير موجوده في الكتاب)

١- مقدمة :

جاءت نشأة البنوك المتخصصة في فترة زمنية متأخرة نسبياً (**تقريباً في أوائل القرن العشرين**) مقارنة بنشأة البنوك التجارية (**في القرون الوسطى**).

السبب الرئيسي للتفكير في إنشاء بنوك متخصصة هو **أن البنوك التجارية كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجارة (الداخلية و الخارجية)** ، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية المتعددة .

هذا التوجه من قبل البنوك التجارية ترتب عليه **حرمان قطاعات اقتصادية هامة وحيوية من التمويل المصرفي** مثل : **القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، والقطاع العقاري**.

المعلوم ان القطاعات السابق الاشارة إليها **تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية وتحتاج حسب طبيعتها إلى نمط من التمويل طويل الآجل** وهو ما **لاتوفره لها البنوك التجارية** .

تطور وإنتشار البنوك المتخصصة على نطاق كبير كان في حقبة **الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين** عندما تحصلت الدول المستعمرة في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي ، حيث وجدت الغالبية العظمى من هذه الدول أنها مطالبة بتحقيق معدلات متسارعة من التنمية الاقتصادية وصولاً لإستقلالها الأقتصادي والتخلص من تبعيتها لأقتصاد الدول المستعمرة (اقتصاد الدولة الأم).

تزامن مع هذا الحدث السياسي دعاوي من جانب العديد من المفكرين الاقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الأقتصادية هو إنشاء بنوك متخصصة توفر التمويل للقطاعات المحرومة من تمويل البنوك التجارية (**الزراعي ، الصناعي و العقاري**).

طالبت هذه الدعاوي أيضاً أن **تتولى الدولة زمام المبادرة في هذا الاتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها ، ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصة تعرف ببنوك التنمية وفي الغالبية العظمى من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدولة (القطاع العام).**

٢- تعريف البنك المتخصص :

اعتماداً على الخلفية التاريخية التي تم ذكرها عن البنوك المتخصصة ، يمكن تعريف هذا النوع من البنوك على النحو التالي :

> **البنك المتخصص** : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق **التنمية** الأقتصادية وقد يكون تحقيق **الربح** من ضمن أهدافه . ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله و الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة اللآجل وطويلة الآجل لتمويل الأنشطة الأستثمارية في القطاع الذي يخصص في تمويلة ، علماً بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصة بقبول الودائع الجارية من الجمهور .

٣- أنواع البنوك المتخصصة :

❖ **البنوك الزراعية :**

تعتبر من البنوك المتخصصة الرائدة وتأتي في مقدمتها نظراً لأن الغالبية العظمى من الدول النامية يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول ،

وفيما يلي استعراض لبعض الاعتبارات المتعلقة بالبنوك الزراعية :

أ- **تعريف البنك الزراعي :**

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . **وفي الغالب تعطي البنوك الزراعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين ، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء – في العادة – محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمة مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية .**

ب- **خصائص البنك الزراعي يتسم البنك الزراعي بالخصائص التالية :**

- ✓ **منح التمويل طويل الآجل بهدف الاستثمار في المشروعات الجديدة** (اقتناء الأصول لأغراض الانتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمة .
- ✓ **منح التمويل قصير الآجل لتوفير متطلبات التشغيل** (رأس المال العامل) **في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .**

متطلبات التشغيل اهمها (**اموال الاجور . المواد المستخدمه كالاسمده والكيماويات . ادوات الري وتوفير المياه اللازمه للمشاريع . والطاقه الكهربائيه**)

- ✓ **يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الارشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق و التخزين .** من المهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين غالبا وبعض المستشارين الاقتصاديين .
- ✓ **يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعية في المناطق الريفية (بالقرى)** لكي تكون أكثر قرباً من الشرائح المستهدفة من المزارعين .

❖ **البنوك الصناعية**

أ- **تعريف البنك الصناعي :**

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي . وفي الغالب، تعطي البنوك الصناعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (**أصحاب الصناعات الصغيرة**)، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء – في العادة – محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمة مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية . ويعول على البنوك الصناعية في أحداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علاقات الترابط او التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي). بمعنى ان تطور القطاع الصناعي يدفع القطاع الزراعي للتطور وكذلك بقية قطاعات الاقتصاد .

ب- **خصائص البنك الصناعي :**

يتسم البنك الصناعي بالخصائص التالية :

- ✓ **يمنح التمويل طويل الآجل بهدف الاستثمار** (إقتناء الأصور لاغراض الانتاج الصناعي) في المشروعات الجديدة أو بهدف التوسع في المشروعات القائمة .
- ✓ **يمنح التمويل قصير طويل الآجل لغرض التشغيل** (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .
- ✓ **يمنح التمويل للجهات البحثية** (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لإجراء البحوث و الدراسات التي تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة وتقدم الحلول لمشكلات الصناعة .
- ✓ **يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعية في المناطق الحضرية** لكي تكون أكثر قرباً من الشرائح المستهدفة من المصنعين .

❖ **البنوك العقارية**

أ- **تعريف البنك العقاري :**

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع العقاري في **المجال السكني أو في المجال غير السكني** (للأغراض التجارية) ، وفي الغالب تعطي البنوك العقارية الأولوية للشرائح محدودة الدخل من الموظفين والعمال ، بإعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد المالية الكافية لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها . وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقارية في إنشاء مشروعات البنيات الأساسية عن طريق مشاركة الدولة أو عن طريق تكوين تحالفات مالية (محافظ أو صناديق أستثمارية) مع مؤسسات مالية أخرى .

ب- خصائص البنك العقاري

يتسم البنك العقاري بالخصائص التالية:

- **يمنح التمويل طويل الآجل** بهدف تشييد المساكن الجديدة لغرض السكن أو لغرض الاستغلال الاستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أو الزراعي .
- **تمنح التمويل قصير الآجل** بهدف الصيانة و إعادة التأهيل للمباني القائمة في كافة القطاعات (سكني ، تجاري ، صناعي ، زراعي) .
- أصبحت البنوك العقارية مؤخراً تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء و التشييد من خلال شركات مملوكه لها عن طريق إنشاء المجمعات للأغراض السكنية وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو إنشاء المباني التجارية (في الأسواق) أو مباني الفنادق والمنتجعات السياحية وخلافها من المباني للأستخدامات الآخرى .

❖ بنوك الاستثمار

أ- تعريف بنك الاستثمار : هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة بدرجة كبيرة في مجال الاستثمار المالي وتسمى ايضاً ببنوك الأعمال ، المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها لا تقبل الودائع ، ولكنها تعمل في مجال الوساطة في الأسهم وشراء السندات (الحكومية و غير الحكومية) ، وتكوين محافظ الاستثمار والصناديق الاستثمارية ، وعلى صعيد آخر، المعروف عن بنوك الاستثمار بأنها لاتقدم القروض المختلفة ، **ومن حيث مواردها تعتمد بنوك الاستثمار بصفة أساسية على حجم رأس مالها ، وإن احتاجت إلى السيولة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية .**

ب- خصائص بنك الاستثمار

يتسم بنك الاستثمار بالخصائص التالية:

- **تنشط هذه البنوك في السوق الأولية (سوق الإصدار) والسوق الثانوية (سوق التداول)، ولذلك تعتبر هيئة السوق المالية هي مرجعية بنك الاستثمار .**
- تقوم بمعاونة رجال الأعمال و الشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الاستثمار المالي .
- تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات و الدمج و الاستحواذ والخصخصة .
- **تركز في تعاملاتها على فئة محدوده** (فئة رجال الأعمال) **وتتواجد في المراكز الحضرية الكبيرة** (العواصم المالية)، **والمعروف عنها أنها محدودة الانتشار الجغرافي** (ليست لديها فروع كثير).

٤- البنوك الشاملة :

فيما يلي سنحاول التمييز بين البنك الشامل والبنك التجاري و البنك المتخصص ، وذلك من خلال الاستعانة بتعريف البنك الشامل والذي ينص على الآتي :

البنك الشامل : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق **الربح من خلال تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية قصيرة وطويلة الآجل** لتمويل كافة الأنشطة الأستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ، فضلاً عن قيامه بتقديم شتى أنواع الخدمات المصرفية ، فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصصة معا .

ولذلك ، يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلى جانب اعتماده على ودائع الجمهور .

تمت المحاضره السادسه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك الإسلامية (١)

١- مقدمة :

- تعتبر البنوك الاسلامية من المؤسسات المالية حديثة النشأة والتي لها طبيعة خاصة و مميزة ، نظراً لكونها تلتزم بتعاليم الدين الاسلامي .
- حتى تكتسب البنوك صفة كونها إسلامية ، فلابد أن يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها (عملياتها التشغيلية) مع مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية ومجال كسب المال المستمدة أساساً من الكتاب والسنة النبوية و اعمال القياس والاجتهاد .
- بناءً على ماسبق ذكره ' تعتبر صيغ المعاملات الاسلامية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم بإستقطابها من جهة آخرى .

٢-نشأة وتطور البنوك الإسلامية :

مرت نشأة وتطور البنوك الإسلامية في شكلها الحديث بثلاثة مراحل رئيسية يمكن تفصيلها على النحو التالي :

❖ **مرحلة المبادرات الفردية**

شهدت هذه الفترة انطلاق المبادرات التالية :

- مبادرة انشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1940 بـ ماليزيا .
- مبادرة ثانية لإنشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1950 في الباكستان .
- مبادرة ثالثة بنوك الادخار المحلية (بنوك بدون فوائد) في عام 1963 في مصر بميت غمر (محافظة الدقهلية).

المبادرات الثلاثة لم يكتب لها الاستمرار طويلاً ، فـ على سبيل المثال نجد أن مبادرة بنوك الادخار المحلية تم وقف مسيرتها لأسباب سياسية انتهت باستيلاء الدولة عليها وتحويلها إلى بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي .

❖ **مرحلة العمل المصرفي الجماعي**

سبقت هذه المرحلة عقد اجتماع لوزراء مالية الدول الإسلامية و الذي تم فيه عرض اوراق علمية تتضمن مقترحات حول نموذج البنك الإسلامي ، وبعد ذلك شهدت هذه لفترة التطورات التالية:

- العالم 1975: انشاء بنك التنمية الإسلامي (جدة) بالمملكة العربية السعودية وكذلك انشاء بنك دبي الإسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة ، علماً بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص .
- العام 1977: انشاء التمويل الإسلامي في دولة الكويت .
- العام 1978: انشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني (السودان) وثم إنشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول مثل : مصر، تركيا ، البحرين ، الاردن .

❖ **مرحلة انتشار البنوك الإسلامية**

ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه المرحلة ما يلي :

- العام 1980: انشاء بنك باسم بان امريكا الاسلامي في الارجنتين .
- العام 1982: انشاء بنك باسم بيت التمويل الاسلامي في انجلترا .
- من العام 1983: شهدت هذه المرحلة انتشاراً واسعاً للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية ، وتشير إحصائيات عام 2012 إلى وجود 450 بنك وشركة إسلامية في أكثر من 90 دولة **وتتسم بالآتي :**
- يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلى حدود 3ترليون دولار في 2015 .
- 34% من اجمالي أصولها في الخليج .

- أشكال التواجد في مختلف دول العالم : النظام الشامل ، النظام المزدوج (الثنائي) ونظام النوافذ أو الفروع .

٣- المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية :

توجد ثلاثة مبادئ هامة تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :

١) تحريم التعامل بالربا : بمعنى تحريم التعامل بسعر الفائدة اخذاً وعطاءا ، ***وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية (البنوك التقليدية).***

٢) **تحريم الغرر** : بمعنى تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجريها البنوك الإسلامية مع الغير .

٣) إباحة المشاركة في الربح و الخسارة (المشاركة في المخاطر) ***استنادا على القاعدة الفقهية التي تنص على الغُنم بالغُرم أو الضمان بالخراج .***

٤- صيغ المعاملات الإسلامية :

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلى أربعة مجموعات رئيسية من الصيغ وتتفرع من كل مجموعة عدد من العقود المخصصة لمجالات و استخدامات مختلفة ، وفيما يلي وصف موجز لهذه المجموعات الأربعة :

❖ صيغ المشاركات (الشركات)

يندرج تحت هذه الصيغ أربعة أنواع من العقود ، تشمل :

- عقد المشاركة .
- عقد المضاربه .
- عقد المزارعة .
- عقد المُساقاة .

فيما يلي شرح موجز لكل من أنواع هذه العقود :

أ- عقد المشاركة

✓ وهو عقد مشاركة في المال (مال+مال)، بحيث يساهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من رأس من رأس المال لا يشترط التساوي في الأنصبة بين أطراف الشراكة ، وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعه بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخسارة .

✓ يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة من الشركاء .

وفي التطبيق العملي يوجد **نوعين من المشاركة :**

✓ **أولا :-** المشاركة الدائمة وهي التي تظل فيها أنصبة اطراف المشاركة الثابتة ولاتتغير.

✓ **ثانيا :-** المشاركة المتناقصة او المنتهيه بالتمليك ، وهي التي يقوم بموجبها أحد اطراف المشاركة بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجياً حتى يخرج الشريك الذي باع نصيبة و تؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر .

ب- عقد المضاربة

- هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة في تشغيلة واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لدية الخبرة في العمل أو تشغيل الأموال في الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال+عمل).
- يتفق رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالاً يستثمره له و الربح يقسم بينهما بنسبة معلومة شائعة في الربح وليس من رأس المال ، أما الخسارة فإن حدثت فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل في المال خسارة جهده وعدم حصوله على عائد ، هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصراً أو أهمل عمله على نحو تسبب في تحقيق الخسارة أو هلاك رأس المال أو بعضه ، أما إذا كان مقصراً وثبت عليه فهو يضمن تلك الخسارة التي تحققت ولاشيء على رب المال .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكاً بالمال مع طرف آخر أو مجموعة شريكاً بالعمل (مضارب) أو العكس .
- **في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربة :**

- **أولهما ، المضاربة المقيدة :**

وبموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربة.

- **ثانيهما ، المضاربة المطلقة :**

وبموجبها يترك رب المال الحرية للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربة .

ج- عقد المزارعة

- وهو ***عقد بين طرفين احدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرض صالحة للزراعة(مال+أرض)***، ولذلك فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ، ويقومان بإقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما **على أن يتحمل الطرفان المخاطر الناجمة عن هذا النشاط .**
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكاً في المزارعة على النحو التالي:

- **الطرف الأول :** يمثله البنك الإسلامي بإعتباره مقدم التمويل المطلوب للزراعة .
- **الطرف الثاني :** يمثله صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل .

د- عقد المُساقاة

- تُعتبر المُساقاة نوعاً متخصصاً من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين صاحب بستان وطرف آخر يقوم على سقي النخيل والكرم ومصلحتها ، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان+تمويل لعمليات الري).

والبنك الإسلامي يمكن أن يكون طرفاً شريكاً على النحو في عقد المُساقاة على النحو التالي:

- **الطرف الأول:** *يُمثله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب ، أو مشروعات الري و إستصلاح الأراضي ، لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، ومن ثم إدارة مشروعات المياه والري .*
- **الطرف الثاني:** *يُمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار* .

❖ صيغ البيوع

يندرج تحت هذه الصيغ الثلاثة أنواع من العقود ، تشمل :

- عقد بيع المرابحة .
- عقد بيع السلم .
- عقد بيع الاستصناع .

فيما يلي شرح موجز لكل نوع من أنواع هذه العقود:

أ- عقد بيع الربحية

- يقوم هذا العقد أساساً على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط ، حيث أن عقد شراء السلعة المبيعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية ويضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشتري على تلك الزيادة وهي تمثل ربح البنك في هذه الصفقة (سلعة مقابل مال).
- المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعاملة يقوم بدور التاجر(صاحب السلعة)، حيث يقوم بتوضيح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذي يضاف لقيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالي الذي يتحمله العميل أو الزبون(المشتري) .

❖ في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين :

- ✓ **أولهما :** البيع المطلق (العادي) حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها .
- ✓ **ثانيهما :** البيع للآمر بالشراء ، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة يرغب هذ العميل في شرائها ، وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعة لدية لكي يحضر لاستلامها ، وعند الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي الذي بموجبة تنتقل ملكية السلعة المبيعة إلى العميل ، ويترتب على ذلك إلتزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الاتفاق عليها .

ب- عقد بيع السلم

- عرف باسم عقد السلم أو عقد السلف ، وهو بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري ولكن وجودها ممكن في الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح و الأرز والذي لم يأت بعد حين حصاده وجمعه على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت ابرام العقد . فعقد السلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع). ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التي تهدف في

المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعة).

- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها .

ج- عقد بيع الاستصناع

- وهو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها، وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التي تتم على هذه الصورة في عالمنا اليوم ، ويتم تسليم السلعة في زمنها المستقبل بناء على الاتفاق المبرم بين طرفي العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعة المصنعه(تصنيع سلعة مقابل مال).
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو انتاج سلعة معينة لصالح عميلة (المشتري)في مقابل ربح معلوم .

❖ صيغ الاجارة أو التأجير

- عقد الإجارة هو من العقود الشرعية المعلومة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية ، وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البنك (تقديم منفعه مقابل مال). أي أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل وتظل ملكية الرقابة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك من خلال مده معلومة هي مدة الإجارة للأصل .
- بإنتهاء المدة يعود الأصل إلى مالكه والذي يملك بعد ذلك الحق في أن يؤجره إلى أي جهة أخرى ، وهو مايعرف بأسلوب الاجارة العادية أو التشغيلية .
- كما يجوز لمالك الأصل بيعه سواء للجهة المستأجرة للأصل ابتداء أو لأي جهة أخرى ، وهو ما يعرف بأسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك .

❖ صيغ الديون

✓ **وتنحصر عقد القرض الحسن** ، وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحدة أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شكل أرباح .

في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في إطار حزمة من العقود أو من باب المسئولية الاجتماعية لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحية التجارية للبنك الإسلامي .

تعريف البنك الإسلامي :

تأسيساً على ما سبق عرضه من مبادئ تحكم طبيعة عمل البنك الإسلامي وما سبق تفصيلة حول صيغ المعاملات الإسلامية ، يمكن تعريف البنك الإسلامي على النحو التالي :

البنك الإسلامي : هو مؤسسة وساطة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم بصفة أساسيه على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة و الخاصة .

تمت المحاضره السابعه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك الإسلامية (٢)

١- مقدمة :

تعرفنا في المحاضرة السابقة على ثلاثة موضوعات هامة تتعلق بفهم مسألة إنشاء و تأسيس البنوك الإسلامية ، حيث تعرفنا في هذا السياق على الآتي :

- المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية .
- صيغ المعاملات الإسلامية .
- تعريف البنوك الإسلامية (صاحب الرسالة المزدوجة) .

الرساله الاولى : تحقيق الربح التجاري والمنفعه الاقتصاديه
الرساله الثانيه : تحقيق رساله اخلاقيه وهي التوافق مع مبادئ الشريعه الاسلاميه

استكمالاً لهذا الموضوع ، سنحاول في هذه المحاضرة التعرف على موضوعات تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك الإسلامية . وتشمل هذه الموضوعات الآتي :

- ✓ الموارد بالبنوك الإسلامية .
- ✓ الاستخدامات بالبنوك الإسلامية .
- ✓ وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري .

٢- الموارد بالبنوك الإسلامية :

عند حديثنا عن البنوك التجارية ، تم تعريف الموارد بأنها ***جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة بحيث تعود بالنفع و تحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد .***

تنقسم موارد البنك الإسلامي – كما هو الحال بالنسبة لنظيرة البنك التجاري – إلى نوعين :

١ - الموارد الذاتية (الداخلية) . ٢ - الموارد غير الذاتية (الخارجية)

تختلف موارد البنك الإسلامي عن الموارد المتاحة لدى البنك التجاري من حيث البنوك و المكونات التي تشكل هذه الموارد (هيكل أو تركيبة الموارد) ، وهو الأمر الذي سيتضح لنا جلياً عند الحديث بشكل مفصل عن هذه البنوك و المكونات .

أ- الموارد الذاتية (الداخلية)

بطريقة مشابهة للبنك التجاري ، تتضمن الموارد الذاتية للبنك الإسلامي مصدرين أساسيين هما :

١. ***أموال المؤسسين أو ما يعرف بأموال أصحاب حقوق الملكية :*** حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك و الذي عادة ما يتم استغلاله في الصرف على متطلبات التأسيس . وإذا أراد البنك الإسلامي – في المستقبل – التوسع في نشاطه ، يقوم بزيادة رأس المال .
٢. **الاحتياطي (مخصص الأرباح غير الموزعه) .**
٣. **مخصصات الاهلاك وصافي الموجودات الثابتة .**

- **خلافاً للبنك التجاري، ينتظر أن تشكل موارد البنك الإسلامي الذاتية نسبة أكبر من تلك النسبة التي لدى البنك التجاري من جملة موارده (تتراوح هذه النسبة – عادة – مابين 20% إلى 25%) .**

ب- **الموارد غير الذاتية (الخارجية)**

تتضمن الموارد غير الذاتية بالبنك الإسلامي أموال أصحاب الودائع ، و التي تضم الأنواع التالية من الودائع :

١. **الودائع تحت الطلب (الجارية) :** حيث لا يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في هذا الجانب لكون أن الودائع تحت الطلب لا تعتبر من نمط المعاملات الربوية (يقبلها البنك الإسلامي بموجب عقد أمانة يجوز له التصرف فيها) .
٢. **الودائع الاستثمارية :** وهي بديل للودائع الآجلة (الثابته) لدى البنك التجاري بإعتبارها نمط من المعاملات الربوية . **ويقوم البنك الإسلامي بتلقي الودائع الاستثمارية و إستخدامها (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة في مقابل مشاركة أصحاب هذه الودائع في الربح أو الخسارة (على أساس عقد المشاركة \ المضاربة) ، علماً بأن هذه الودائع تعتبر أهم مصدر على الاطلاق لموارد البنك الإسلامي الخارجية .**
٣. **الوادائع الادخارية :** ونظراً لكون أن هذا النوع من الودائع لدى البنك التجاري يعتبر من نمط المعاملات الربوية ، فيجوز للبنك الإسلامي أن يقبل الودائع الادخارية (على أساس عقد المشاركة \ المضاربة)، حيث ويقوم باستخدام أموال هذه الودائع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة مقابل مشاركة اصحابها في الربح او الخسارة .
٤. **الأموال المقترضة من الغير :** وتشكل ايضاً أحد بنود الموارد غير الذاتية ، حيث يسمح للبنوك الإسلامية بالاقتراض أما **من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى شريطة أن يتم هذا الاقتراض وفق صيغة القرض الحسن ، والا فلا يجوز لها الاقتراض من الغير**

(تعتبر أضعف مكون في جانب الموارد غير الذاتية بالنسبة للبنك الإسلامي)

٣- الاستخدامات بالبنوك الإسلامية :

كما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري ، يقصد باستخدامات الموارد بالبنوك الإسلامية الكيفية التي يتم بها ***توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك الإسلامي*** . ونلفت النظر هنا إلى أن استخدامات الموارد يمثل الجانب الأكثر وضوحاً من حيث التباين بين طبيعة عمل البنك الإسلامي وطبيعة عمل البنك التجاري ،

وبصفة عامة يكون أمام البنك الإسلامي ثلاثة خيارات لتوظيف أمواله :

أ- **توظيف يحقق السيولة الكاملة :** وفي هذا لا يختلف البنك الإسلامي عن نظيره البنك التجاري ، **يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقود أما في خزينته ، أو في شكل ودائع جارية لدى البنك المركزي** ، أو لدى البنوك الأخرى ،وفي هذه الحالة يحقق البنك الإسلامي مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك. فالسيولة بالنسبة لهؤلاء تعني **الأمان** ودرجة عالية من الثقة في البنك الإسلامي .

ب- **توظيف قد يحقق ربح أو خسارة :** و يوضح لنا هذا الجانب من الاستخدامات الاختلاف الجوهري بين البنك الإسلامي و البنك التجاري ، حيث يستخدم تشكيلة من الصيغ الإسلامية و التي تشمل :

- **صيغ المشاركات أو الشركات : (المشاركة\ المضاربة\ المزارعة\ المُساقاة) .**
- **صيغ البيوع : (المرابحة \ السلم \ الاستصناع) .**
- **صيغ الاجارة او التأجير : (اجارة عادية \ اجارة منتهيه بالتمليك) .**

(مدى تباين استخدامات الصيغ و العقود في الواقع العملي و الاختلافات بين تجارب الدول).

بسبب تعدد الخيارات المتاحة والتي تندرج تحت الصيغ المذكورة سابقاً ، تكون لدى البنك الإسلامي القدرة على تنويع مجالات التوظيف لموراده لتشمل الآتي :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق المالية عدا تلك التي تستند على سعر الفائدة (السندات \ أذون الخزانة الحكومية) .
- ✓ الدخول في شراكات مع الغير في مختلف الانشطة الزراعية و الصناعية و التي تكون مباحة شرعاً .
- ✓ الاتجار مع الغير (في مختلف السلع و الخدمات المباحة شرعاً) .
- ✓ يقوم البنك الإسلامي منفرداً بالاستثمار المباشر في المجالات المباحة شرعاً .

ج- **توظيف لا يحقق عائد :** *ويشمل ذلك الحالة التي يقوم فيها البنك الإسلامي باقراض جانب موارده للغير عن طريق صيغة القرض الحسن ، وهو كما هو معلوم قرض بدون فائدة ولا يحقق عائد للبنك الإسلامي* ، ولذلك يتم اللجوء إليه من قبل البنوك الإسلامية في نطاق محدود أو الخيار الآخر يتم اللجوء إليه في اطار حزمة من العقود .

مما سبق عرضه يمكن القول ، أن مسألة التعارض بين الربحية و السيولة هي أيضاً مطروحة بالنسبة للبنك الإسلامية ، بل تكون هذه المسألة أشد حدة و أكثر ألحاحاً بالنسبة للبنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري ، بسبب ارتفاع درجة المخاطر التي يواجهها البنك الإسلامي مقارنة بنظيرة البنك التجاري .

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في الآتي :

- **مخاطر التمويل أو الائتمان** (ترتبط أكثر بصيغ البيوع و صيغة القرض الحسن) .
- **مخاطر السيولة** (ترتبط أكثر بطبيعة الودائع بالبنك الإسلامي) .
- **مخاطر السوق** (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغ المشاركات) .
- **المخاطر التشغيلية** (ترتبط أكثر بصيغ المشاركات - خبرة العنصر البشري - البنوك المركزية - التقنية المصرفية الحديثة) .
- **المخاطر السياسية** (ترتبط بمدى قبول المجتمع الدولي لفكرة البنوك الإسلامية) .

بنود ميزانية البنك الإسلامي

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
*الودائع - ودائع جارية (لاتختلف عن البنوك غير الإسلامية). - ودائع استثمارية (بعقد المشاركة \ المضاربة) . ودائع ادخارية (بعقد المشاركة \المضاربة) . *الاقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن) - قروض من البنوك التجارية . قروض من البنك المركزي . *رأس المال (لا يختف عن البنوك غير الإسلامية) - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . *الاحتياطي (لايختلف عن البنوك غير الإسلامية) - (الارباح غير الموزعة)	*النقدية(لاتختلف عن البنوك غير الإسلامية) -الاحتياطي القانوني . السيولة الداخلية . *محفظة الاوراق المالية -أسهم(لاتختلف عن البنوك غير الإسلامية) - شهادات (صيغة المشاركة أو المضابة) *التمويل عن طريق صيغ المعاملات الإسلامية -عقود لشركات أو المشاركات . - عقود البيوع . - عقود التأجير أو الاجارة . - عقود الديون (القرض الحسن) . *الاستثمارات المباشرة (في النشاطات المباحة شرعا) - (صناعية \ زراعية \ خدمية) . *الاصول الثابته (لاتختلف عن البنوك غير الإسلامية) .

٤- وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري :

وظائف البنوك التجارية	التعليق على مدى جوازها من منظور البنك الإسلامي
١- قبول الودائع	
- الودائع الجارية .	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائدة عليها
- الودائع الآجلة (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .
- الودائع الادخارية(تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .
٢- تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .(يستثنى من ذلك القرض الحسن\بدون فوائد)
٣- خصم الأوراق التجارية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها .
٤- تقديم الخدمات المالية (تقاضي عمولات)	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائدة عليها

تمت المحاضره الثامنه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك المركزية (١)

١- مقدمة

تعتبر البنوك المركزية من البنوك التي لها طبيعة متميزة ومهام خاصة تختلف تماماً عن طبيعة ومهام سائر البنوك الأخرى التي سبق الحديث عنها ، وفي ما يلي نقدم ملخصاً موجزاً عن هذه الطبيعة و المهام :

- تمثل البنوك المركزية السلطات النقدية التابعة للدولة والتي يناط بها تحقيق أهداف السياسة الأقتصادية على النحو الذي سيأتي تفصيله لاحقاً ،لذلك نجد أن جميع البنوك المركزية تتبع من حيث ملكيتها للدولة ولا يوجد دولة ما في سائر دول العالم يكون فيها البنك المركزي تابعاً للقطاع الخاص .
- لا تقبل البنوك المركزية – في كافة دول العالم – الودائع من الأفراد (الجمهور) وكذلك لا تقوم بمنح الائتمان أو التمويل للأفراد من الجمهور .
- في جميع دول العالم، يوجد بنك مركزي واحد فقط باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية (دول الاتحاد الاوربي).
- **في امريكا يوجد مايسمى الاحتياطي الفيدرالي وهو مكون من ١٢ بنك مركزي تابعه لولايات مختاره** ويقوم بدور شبيه بنفس دور البنك المركزي في الدول الاخرى . وفي الاتحاد الاوربي ربما يكون نفس النظام .

٢- نشأة وتطور البنوك المركزية

جاءت نشأة البنوك المركزية في مرحلة أعقبت نشأة البنوك التجارية ، حيث يمكن وصف مراحل تطور البنوك المركزية على النحو التالي :

- 1694م: شهد هذا العام نشأة أول بنك مركزي في انجلترا وتجدر الاشارة إلى أن هذا البنك كان مملوكاً للقطاع الخاص .
- 1914م: شهد هذا العام تأسيس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بدور البنك المركزي .
- 1929م: شهد هذا العام الكساد الكبير ثم تلي هذا الحدث لاحقاً قيام الحرب العالمية الثانية و انهيار قاعدة الذهب .
- 1946م: شهد هذا العام تأميم بنك انجلترا المركزي من قبل الدولة ليصبح مملوكاً للقطاع العام .

أعتباراً من هذا التاريخ انتشرت البنوك المركزية في جميع دول العالم والتي ***أصبحت ملكاً خالصاً لحكومات الدول بسبب حاجة هذه الدول لتمويل وإدارة الدين العام .***

٣- وظائف البنوك المركزية

يمكن حصر وظائف التي يتعين على البنك المركزي أن يطلع بها في الآتي :

أ- وظيفة بنك الاصدار أو بنك العملة

وفق هذه الوظيفة يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المسئولة عن الآتي :

- **اصدار الكميات المطلوبة من العملات المعدنية و العملات الورقية .**
- **سحب و استبدال الفئات التالفة من هذه العملات .**
- **تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية و المحافظة على استقرار سعر صرفها** عن طريق الاحتفاظ بالكميات الكافية من الاحتياطيات من العملات الأجنبية و الذهب .
- **اتخاذ كافة الاجراءات و التدابير التي تحول دون تزييف و تزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد .**

لماذا تحارب الدول تزييف وتزوير العمله ؟

لأن تزوير العمله يسهل الحصول على المال مما يؤدي للبطاله والعزوف عن العمل (فلوس بدون تعب ليش اتوظف) ، وغالبا يلجأ المزورون لأكبر عمله مثلا ٥٠٠ ريال او ١٠٠ دولار ، لأن تكلفة الورق المستخدم واحده لذلك الافضل طباعة فئه كبيره لتحقيق الاستفاده الاكبر ماديا .

مثال : الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لحماية عملته من التزوير

قامت المملكة العربية السعودية بإعادة طباعة الورقة المالية فئة 500 ريال ، وإدخال العديد من العلامات الأمنية العلامات الأمنية عليها ، ومن أهم تلك العلامات :

- الطبقة الفضية اللامعة المتغيرة بصرياً على هيئة شكل زخرفي يتضمن شعار الدولة وقيمة الفئة تظهران بشكل متحرك عند زوايا معينة بالنسبة للناظر إليها .
- الحبر المتغير الألوان وهو عبارة عن شكل زخرفي مطبوع بحبر متغير بصرياً من اللون الأخضر إلى الأزرق تدريجياً عند إمالة الورقة .
- خيط الأمان المتقطع الفضي بعرض 4 ملم على شكل نوافذ في ظهر الورقة يتضمن عبارة مؤسسة النقد العربي السعودي وقيمة الورقة 500 بظهر شكل واضح عند تعريض الورقة للضوء المرسل . (اضاءه فوق بنفسجيه او مايسمى بلاك لايت)
- العلامة المالية لقيمة الورقة حيث تتضمن قيمة الفئة 500، وتظهر في منطقة العلامة المالية عند تعريض الورقة للضوء المرسل.

ب- وظيفة بنك الحكومة

وفق هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بالمهام التالية اتجاه الحكومة :

- *يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات و المؤسسات التابعة للحكومة ويقوم بإدارة وتنظيم هذه الحسابات ويتابع معاملاتها داخلياً و خارجياً*
- *يقدم البنك المركزي الاستشارات و النصح المالي للحكومة فيما يتعلق بعقد اتفاقيات القروض مع الدول والمؤسسات الدولية و الاقليمية* . (وقد تتم الاستعانه بالخبرات الاجنبيه او تعيين مستشارين اجانب)
- *يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام الداخلي للحكومة* . وذلك عبر اصدار السندات وبيعها وتسويقها وتحديد العائد وسعر الفائده لتمويل القروض والحصول على المال .
- يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للحكومة .

ج- وظيفة بنك البنوك

تحت هذه الوظيفة يطلع البنك المركزي بالعديد من المهام والتي يمكن حصرها في الآتي :

- **يتيح البنك المركزي غرفة المقاصة للبنوك التجارية و المتخصصة** و خلافها لكي تقوم بتسوية الحقوق و الالتزامات فيما بينها، وذلك من خلال حساباتها التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، علماً بأن المقاصة تحولت مع ادخال التقنية الحديثة من المقاصة اليدوية إلى المقاصة الالكترونية.

المقاصه هنا شبيهه بالقضاء الذي يحجز اموال شخص او جهه معينه لإعطاء الحقوق لجهات اخرى او اشخاص اخرين

- **الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه** لكي يتمكن من التحكم في السيولة في الاتجاه الذي يحقق الاهداف الكلية للاقتصاد .

مثلا : الحاجه لسحب السيوله من البنوك لتقنين الاقراض . او زيادة السيوله للتوسع في الاقراض وذلك حسب السياسه النقديه وكذلك حالة الاقتصاد الكلي للدوله .

- **يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجارية** من حيث يقوم باقراضها في الحالات الطارئة التي تعاني فيها من عجز في السيولة ، وحين تستنفذ كافة السبل و الوسائل التي توفر لها السيولة المطلوبة (خط االدفاع الأخير) .

وحيث ان الاحتياط الخاص هو خط الدفاع الاول لمواجهة طلبات السحب . لذلك يكون الاحتياطي القانوني هو خط الدفاع الثاني . و في حالة نفاذ او عدم كفاية الاحتياط الخاص والاحتياط القانوني تلجأ البنوك للإقتراض من البنك المركزي لذلك تسمى هذه الحاله (خط الدفاع الأخير)

د- وظيفة التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي (الضبط المؤسسي)

تحت هذه الوظيفة يكون البنك المركزي مسئولاً عن المهام التالية :

- **وضع القوانين التى تنظم تأسيس و إنشاء كافة أنواع البن**وك ، حيث يشمل ذلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال (المصرح به والمدفوع) وشروط تعيين أعضاء مجلس الإدارة و المدير العام .
- **وضع الضوابط المتعلقة بالعمليات التشغيلية للبنوك كالتعريفة المصرفية** (رسوم الخدمات المصرفيه وذلك بوضع حد ادني وحد اعلى وتتحرك البنوك بينها) و الاجراءات المتعلقة بالقروض ومنح التمويل وضوابط الأموال المرهونة والضمانات المصرفية وضمان حقوق المودعين .
- **المراقبة الدورية على كافة البنوك للتأكد من التزامها بالقوانين و اللوائح و الضوابط التى تم اصدارها**

حيث يتبع البنك المركزي في ذلك **أسلوبين للرقابة :**

أولا : **الرقابة عن بعد عبر التقارير التي يتم الحصول عليها من البنوك** . (والتقارير يوميه واسبوعيه وشهريه وربع ونصف سنويه وكذلك سنويه)

ثانيا : **الرقابة الميدانية ، وذلك عن طريق قيام فرق رقابية تابعة للبنك المركزي بزيارات مفاجئة لفروع البنوك** . وذلك بالاطلاع على السجلات للتأكد من تقيد البنوك باللوائح والانظمه المتبعه للبنك المركزي

هـ- وظيفة إدارة عرض النقود

تعتبر هذه الوظيفة من **أهم و أخطر وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسة النقدية والتي سنتحدث عنها بتفصيل أكثر لاحقاً** .

وسنكتفي في هذا الجزء بالتعرف على عرض النقود ومكوناته ، ويقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

- ✓ **عرض النقود بالمفهوم الضيق M1:** **ويشمل العملات المعدنية و الورقية لدى الجمهور و المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الودائع الجارية .**
- ✓ **عرض النقود بالمفهوم الواسع M2**: ويشمل ذلك M1 مضافاً إليها **الودائع الآجلة قصيرة الآجل .**
- ✓ **عرض النقود بالمفهوم الأوسع M3**: ويشمل ذلك M2 مضافاً إليها **الودائع الآجلة طويلة الآجل .**

٤- ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي بصفة عامة مصادر أمواله و أوجه استخدامات هذه الأموال ، والتي يتم التعبير عنها وفق المفاهيم و الأعراف المحاسبية بالخصوم (المطلوبات) من جانب والأصول (الموجودات) في الجانب الآخر .

- **يجب التنبية إلى أن البنك المركزي لا يعتبر من المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح التجاري** ، وبالتالي فإن مؤشرات الأداء التي يتم تطبيقها على سائر البنوك الآخرى ، والتي تستمد من بيانات ميزانياتها، لا تنطبق على البنك المركزي ولا تلائمة بسبب الاختلاف في الأهداف .

وفي ما يلي نستعرض بنود ومكونات ميزانية البنك المركزي :

❖ الموارد (الخصوم\المطلوبات)

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي مصادر أمواله متمثله في البنوك التالية :

أ- الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية أو ما يسمى بالقاعدة النقدية من مصدرين :

- ✓ **أولهما:** العملات في التداول (المعدنية و الورقية) خارج الجهاز المصرفي والتي تحدد **بحجم السيولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المبادلات .**
- ✓ **ثانيهما:** احتياطيات البنوك و المؤسسات المالية الأخرى لجى البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك و المؤسسات .

ب – الودائع : تعتبر الودائع بالبنك المركزي في حكم الودائع الجارية (لا يدفع البنك المركزي في مقابلها سعر فائدة للجهات المودعة) وتنقسم هذه الودائع من نوعين :

١) الودائع بالعملة المحلية . وتشمل :

- ✓ **الودائع الحكومية** (ودائع وزارة المالية و المؤسسات الحكومية) ،والتي تحتفظ بها الدولة لدى البنك المركزي باعتباره المستشار المالي للحكومة .
- ✓ **ودائع البنوك** (التجارية و المتخصصة وخلافها) .
- ✓ **ودائع المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك** (المؤسسات المالية غير المصرفية) .

٢) الودائع بالعملة العملات الاجنبية

وهي تخصص عموما لمقابلة التزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي .

ج- خصوم\مطلوبات : تشمل مخصصات الالتزامات الأخرى على البنك المركزي ، مثل المخصصات النقدية لعمليات المقاصة

د- حساب رأس المال : يمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي ممثله في رأس المال المدفوع ومخصص الاحتياطيات غير الموزعة

❖ **الاستخدامات (الاصول \الموجودات)**

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي الكيفية التي يوظف بها البنك المركزي الموارد المتجمعه لدية ، وتشمل هذه الاستخدامات الآتي :

أ- الأوراق المالية : تشمل الأوراق المالية على أنواع الأوراق المالية التي تستخدم في عمليات إدارة سياسة السوق المفتوحة ، مثل السندات الحكومية و أذون الخزانة وخلافها.

ب-القروض أو الحقوق على الآخرين : تشمل القروض التي يتم منحها من قبل البنك المركزي للجهات التالية :

- القروض المقدمة للحكومة لتمويل عجز الموازنة .
- القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية و البنوك المتخصصة .

ج- الأصول \ الموجودات الأجنبية

تشمل هذه على *الذهب والعملات الأجنبية والودائع لدى البنوك الأجنبية بالاضافة إلى حقوق السحب الخاصة واحتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الاجنبية المباشرة .*

د- الأصول د الموجودات الأخرى

تشمل الأصول المادية *كالمباني والأجهزة والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي* .

نموذج لمكونات ميزانية البنك المركزي

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
*الكتلة النقدية -العملات في التداول(المعدنية و الروقية)خارج الجهاز المصرفي. -احتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. *الودائع -الودائع الحكومية . -ودائع البنوك(التجارية المتخصصة وخلافها). -ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية . *خصوم\مطلوبات *حساب رأس المال الاحتياطي	*الأوراق المالية -سندات حكومية -أذون خزانة *القروض أو الحقوق على الآخرين -قروض الحكومة -قروض البنوك التجارية المتخصصة *الأصول\الموجودات الأجنبية -الذهب والعملات الأجنبية -الودائع لدى البنوك الأجنبية -حقوق السحب الخاصة -احتياطيات البنك لدى صندوق البنك النقد الدولي -الاستثمارات الأجنبية المباشرة *الأصول\ الموجودات الأخرى

يتضح الاستعراض السابق لميزانية البنك المركزي أنها بمثابة الآلية التي يعمل بموجبها البنك المركزي على إدارة عرض النقود و إدارة القروض و الائتمان والتحكم في السيولة بالاقتصاد، حيث يظهر جانب الأصول أدوات التحكم النقدي، بينما يظهر جانب الخصوم مكونات احتياطيات البنوك .

٥- تعريف البنك المركزي

يعرف البنك المركزي : بأنه مؤسسه نقدية عامة (تتبع للدولة) وتحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي . وهو الهيئة التي تتولى إصدار العملات (الورقية و المعدنية) وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي عن طريق قيامها بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامه في النظامين الاقتصادي و الاجتماعي .

تمت المحاضره التاسعه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك المركزية (٢)

١- مقدمة

تم في المحاضرة التاسعة تغطية موضوعات تتعلق بالاعتبارات التالية حول البنوك المركزية:

- ✓ نشأة وتطور البنوك المركزية .
- ✓ وظائف البنوك المركزية .
- ✓ الموارد و الاستخدامات بالبنوك المركزية (ميزانية البنك المركزي) .
- ✓ تعريف البنك المركزي .

وفي معرض الحديث عن وظائف البنك المركزي، تم تقديم شرح مفصل لجميع وظائفة ، عدا وظيفة إدارة عرض النقود(أو ما يعرف بالسياسة النقدية). فنظراً لأهمية هذه الوظيفة ، سيتم تخصيص هذه المحاضرة للحديث عنها بدرجة أكبر من التفصيل .

٢- مفاهيم ذات صلة بإدارة عرض النقود

- ✓ **السياسة النقدية**

يقصد بالسياسة النقدية **مجموعة الاجراءات و التدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود** . وبالتالي التأثير على الأداء الأقتصادي ككل **بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية**. ويندرج تحت ذلك تحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة **بالمربع السحري أو الاهداف الذهبية** والتي تشمل ما يلي :

- ✓ **معدلات نمو اقتصادي مرتفعة** (خفض معدلات الفقر) .
- ✓ **استقرار المستوى العام للأسعار** (خفض معدلات التضخم) .
- ✓ **استخدام كامل أو توظيف كامل** (خفض معدلات البطالة) .
- ✓ **توازن ميزان المدفوعات** (الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية) .

بمعنى ان تحقيق الاهداف الاربعه السابقه يجنب الاقتصاد مشاكل الفقر والتضخم والبطاله ويحافظ على استقرار العمله .

- ✓ **السياسة النقدية الانكماشية**

يلجأ البنك المركزي إلى **اتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).**

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقاً، يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية :

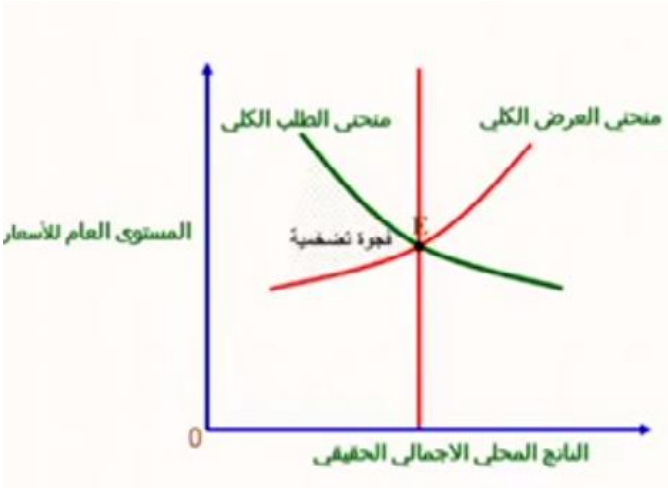

- ✓ سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوة الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك .
- ✓ يترتب على ذلك حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد كم آلية خلق نقود الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية .
- ✓ ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- ✓ المحصلة النهائية تكون انخفاض في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم) .

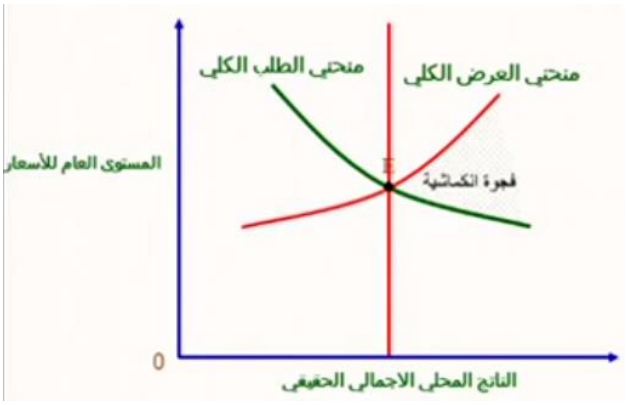

✓ **السياسة النقدية التوسعية**

يلجأ البنك المركزي إلى **اتباع سياسة نقدية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية)** . الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية .

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقاً،يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية :

- ✓ ضخ سيولة اضافية تتاح للأفراد والبنوك .
- ✓ يترتب على ذلك حدوث زيادة في حجم النقد الموجود في التداول (القوة الشرائية) وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ومضاعفتها .
- ✓ ينتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- ✓ المحصلة النهائية تكون **ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج فتدور حركة النمو ،الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة) .**

✓ **السندات وأذون الخزانة الحكومية**

بشكل عام يعتبر كلاهما أداة دين تلجأ إليها الحكومات. ويتميز كلاهما بقابليتهما للتداول في الأسواق المالية الثانوية. وفي تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الأسمية المدونة على السند أو الإذن مضافاً إليها عائد (سعر فائدة). وكما أشير سابقاً ، **يقوم البنك المركزي بإدارة عملية طرح السندات وأذون الخزانة نيابة عن الحكومة** .

ووجه الاختلاف الأساسي بين السندات وأذون الخزانة، يتمثل في أن أجل استحقاق السندات يتراوح بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً، بينما يمتد أجل استحقاق أذون الخزانة إلى مدى يتراوح بين عام وعشرة أعوام .

✓ **سعر الخصم**

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل ما يعيد خصمه من أوراق مالية (كالسندات وأذون الخزانة)تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال لحاجتها للسيوله أو **هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية .**

٣- أدوات السياسة النقدية

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الأقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود، ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين :

أ- الأدوات الكمية

هي **أدوات قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية الاحتياطات بالبنوك التجارية.**

ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني .**
- ✓ **سعر الخصم .**
- ✓ **عمليات السوق المفتوحة .**

فيما يلي نقدم وصفا مفصلاً عن الكيفية التي يستخدم بها البنك المركزي كل أداة من هذه الأدوات الكمية في التأثير على عرض النقود :

❖ **نسبة الاحتياطي القانوني**

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني **من أبرز وسائل السيطرة على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان أو ما يعرف بنقود الودائع (توسيع أو تقليص الائتمان)**. ويعتمد استخدام هذه الوسيلة على الظروف الأقتصادية السائدة في الدولة .

✓ **في حالة الركود الأقتصادي :**

يتبنى البنك المركزي **سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية**، وذلك *بالقدر الذي يمكن هذه البنوك من زيادة التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض أضعافاً مضاعفة* ، **فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم خفض معدلات البطالة .**

✓ **في حالة الضغوط التضخمية :**

يتبنى البنك المركزي **سياسة نقدية انكماشية عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية** ، *فيتقلص نشاط هذه البنوك في مجال منح التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع)والقروض* ، بالقدر الذي يؤدي إلى **حدوث تراجع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .**

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من وسائل التدخل المباشر ولا يتم اللجوء إليها عادة إلا عندما تعتزم السلطات النقدية أحداث تغيرات كبيرة في حجم احتياطيات البنوك التجارية. ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير)، تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أقل فاعلية مقارنة بالأدوات الكمية الأخرى .

نسبة الاحتياطي القانوني

مكونات ميزانية البنك التجاري

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
*الودائع - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع ادخارية *الأقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية. - قروض من البنك المركزي . *رأس المال - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . * الاحتياطي (أرباح غير موزعة).	*النقدية (السيولة) - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . *محفظة الأوراق المالية - أسهم . - سندات وأذون خزانة . *منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . *الاستثمارات المباشرة - صناعية . - زراعية . - خدمية . * الأصول الثابتة

❖ **سعر الخصم**

تتواجه البنوك التجارية في بعض الأحيان متطلبات لسحب السيولة بما يفوق امكانية تلبية هذه المتطلبات من الموارد المتاحة لديها . وفي الغالب يعزى ذلك لأحد الاعتبارات التالية :

✓ **حدوث زيادات طارئة في متطلبات السحب من قبل أصحاب الودائع الجارية .**

✓ **حدوث زيادات موسمية في الطلب على الائتمان (الاقتراض) .**

في مثل هذه الظروف ، تلجأ البنوك التجارية –عادة– إلى البنك المركزي للحصول على القروض أو السيولة عن طريق **إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مقابل دفع فوائد على خصم هذه الأوراق التجارية. ويستخدم البنك المركزي في هذه الحالة سعر الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة على الدولة .**

✓ **في حالة الركود الأقتصادي :**

يتبنى البنك المركزي **سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوى يقل عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق ، الأمر الذي يمكن هذه البنوك من خفض تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها ، فيزيد الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار ، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة .**

✓ **في حالة الضغوط التضخمية :**

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوى يفوق معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق ، الأمر الذي يدفع هذه البنوك رفع تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها ، **فيتراجع الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار ، فيحدث انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .**

تعتبر سياسة سعر الخصم من وسائل التدخل غير المباشر ،إلا أنه لا يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة لأن الفهم الخاطئ لها أو سوء تفسيرها قدي يؤدي إلى نتائج عكسية . ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير)، تعتمد سياسة سعر الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق (الجمهور والبنوك التجارية).

مكونات ميزانية البنك التجاري

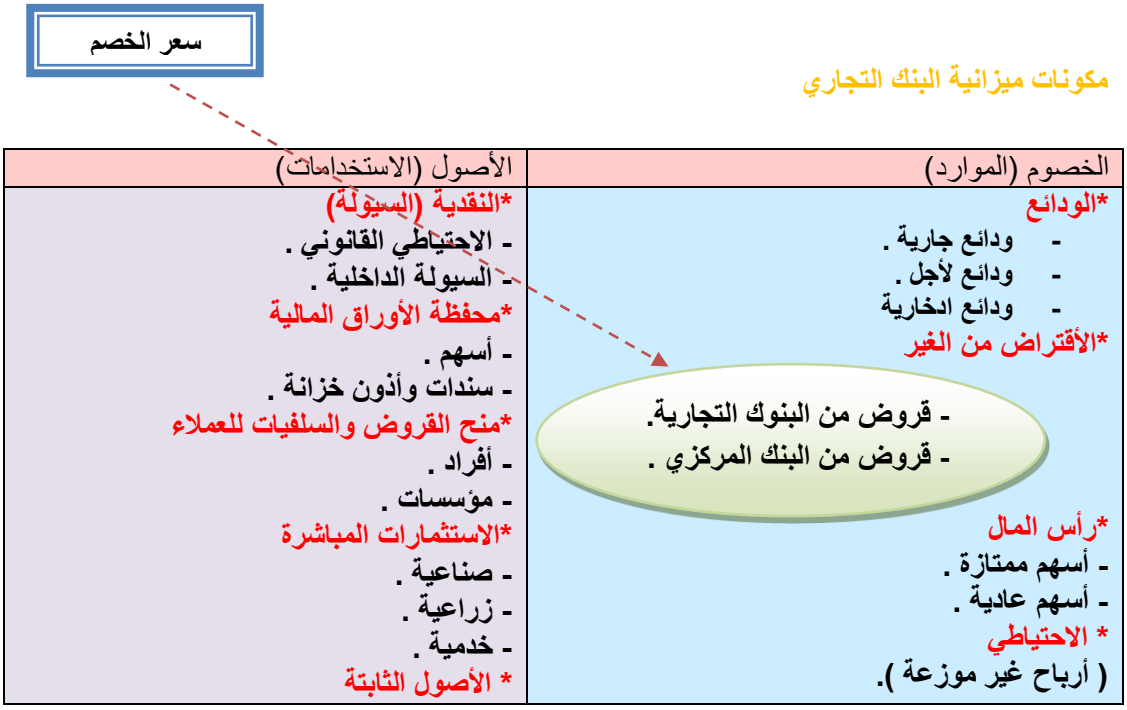

❖ **عمليات السوق المفتوحة**

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من **أهم أدوات السياسة النقدية وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال القيام بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (السندات وأذون الخزانة)**. ويستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة في **التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة .**

✓ **في حالة الركود الأقتصادي :**

يتبنى البنك المركزي **سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية سواء من الجمهور أو من البنوك التجارية فيغذي حسابات البنوك بسيولة اضافية بمقدار قيمة الاوراق المالية التي تم شراءها** ، وبالتالي *تزيد قدرتها (البنوك) على منح التسهيلات الائتمانية باضعاف هذه القيمة* ، **فيحدث ارتفاع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة .**

✓ **في حالة الضغوط التضخمية :**

يتبنى البنك المركزي **سياسة نقدية انكماشية عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية سواء للجمهور أو للبنوك التجارية فتنقص السيولة بالبنوك التجارية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم بيعها** ، *وبالتالي تقل قدرتها (البنوك) على منح التسهيلات الائتمانية* ، **فيحدث انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .**

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من وسائل التدخل غير المباشر، فضلاً عن انها تعتبر من أكثر الأدوات الكمية فاعلية بسبب المرونة التي تتمتع بها فيما يتعلق بإدارة عرض النقود ، لذلك نجد أنه يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة ، خصوصاً في الدول المتقدمة

سياسة السوق المفتوحه

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
*الودائع - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع ادخارية *الأقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية. - قروض من البنك المركزي . *رأس المال - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . * الاحتياطي (أرباح غير موزعة).	*النقدية (السيولة) - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . *محفظة الأوراق المالية - أسهم . - سندات وأذون خزانة . *منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . *الاستثمارات المباشرة - صناعية . - زراعية . - خدمية . * الأصول الثابتة

مكونات ميزانية البنك التجاري

نسبة الاحتياطي القانوني

سياسة السوق المفتوحه

سعر الخصم

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
*الودائع - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع ادخارية *الأقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية. *رأس المال - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . * الاحتياطي (أرباح غير موزعة).	*النقدية (السيولة) - الاحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . *محفظة الأوراق المالية - أسهم . - سندات وأذون خزانة . *منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . *الاستثمارات المباشرة - صناعية . - زراعية . - خدمية . * الأصول الثابتة

❖ هذا الجدول يوضح مدى تأثير السياسات النقديه في ميزانيات البنوك واماكن ظهورها في بنود الميزانيه

ب- الأدوات غير الكمية

أيضاً تسمى بالأدوات الانتقالية وهي غير قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى تشجيع البنوك التجارية لكي تقوم بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الائتمانية والقروض لقطاعات معينة .

ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- ✓ سياسة الأقناع الأدبي ، وذلك من خلال اصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لكي تنفذ مايريده البنك المركزي طوعاً.
- ✓ سياسة العقوبات والجزاءات، وذلك من خلال اصدار الغرامات أو قرارات المنع للبنوك التي لا تنصاع لسياسة الاقناع الادبي .
- ✓ سياسة الحوافز ، وذلك من خلال إعطاء البنوك المتميزة في الأداء و الأكثر استجابة لموجهات البنك المركزي حوافز نقدية أو سعر خصم تمييزي . وذلك من خلال الاقراض بسعر اقل او خفض الاحتياط القانوني مثلا بدلا من ١٥ % يكون الاحتياط ١٠ % تحفيزا للبنوك المميزه
- ✓ تحديد قطاعات ذات أولوية ، وذلك من خلال اصدار التعليمات للبنوك باعطاء أولوية لقطاع معين أو فئات معينة في المجتمع من حيث حجم التمويل أول تكلفة التمويل . مثلا بالنسبه للقطاعات اولويه للقطاع الزراعي او الصناعي والفئات ربما رجال الاعمال مثلا او الشباب .

تمت المحاضره العاشره بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك الدوليه

١ـ مقدمة

في محاضرة اليوم سوف يتم الحديث عن موضوع البنوك الدولية ، وذلك من خلال تغطية العناصر التالية:

- تعريف البنوك الدولية .
- نشأة وتطور البنوك الدولية .
- دور البنوك الدولية في الاقتصاد العالمي .
- أنواع البنوك الدولية .

٢ـ تعريف البنوك الدولية

البنوك الدولية **وتسمى أيضاً بالبنوك متعددة الجنسية ، وهي مؤسسات عابرة الحدود الجغرافية لها شبكة من الفروع في الاقطار الاجنبية (تسمى بالدول المستضيفة) خارج دولة المقر (تسمى بالدولة الأم) .**

✓ من أهم خصائص البنوك الدولية الآتي :

- **أنها تتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية .**
- **تتمتع بحرية الحركة ونقل الموارد الأقتتصادية (المالية\البشرية) .**
- **الأستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثة ITC في عملياتها البنكية لتلعب بذلك دورا كبيرا في تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتهيئة للعولمة .**

٣ـ نشأة وتطور البنوك الدولية

يمكن الحديث عن نشأة وتطور البنوك الدولية من خلال مرحلتين :

✓ **مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى**

تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمى من البنوك الدولية **كان منشأها الدول الأوربيه**
مثل : (انجلترا - فرنسا - ايطاليا - هولندا – المانيا) .
حيث **ارتبطت هذه البنوك بالظاهرة الاستعمارية التي ساعدت على انتشار فروع البنوك التابعة لهذه الدول في الدول التي كانت تخضع لاستعمارها (انشاء المناطق النقدية) .**

✓ **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى**

تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمى من البنوك الدولية **كان منشأها الولايات المتحدة الأمريكية** . **فالمعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تسمح لبنوكها – قبل فترة الحرب العالمية الأولى – بممارسة نشاطها خارج الحدود بهدف التركيز التنمية الاقتصادية المحلية.**
وفي **عام 1913 صدر قانون فيدرالي يسمح للبنوك الأمريكية بممارسة نشاطها خارج الحدود** . ومنذ ذلك التاريخ تزايد نشاط البنوك الدولية أمريكية المنشأ وحققت انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم سواء كانت منفردة او في شكل تحالفات مع بنوك تابعة لدول أخرى (في الغالب بنوك تابعة للدول الأوربية) .

٤ـ دور البنوك الدولية في الاقتصاد العالمي

لعبت البنوك الدولية دوراً يعتبر على قدر كبير من الأهمية في الاقتصاد العالمي والذي يمكن ابرازه من خلال المجالات التالية :

❖ التجارة الدولية

ويقصد بها **تجارة السلع والخدمات التي تجسدها عمليات التصدير والاستيراد** ، حيث ساهمت البنوك الدولية في تسارع معدلات النمو في التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم . **وقد ساعدها على ذلك توقيع الاتفاقيات التي تستهدف التخفيف من القيود على التجارة الدولية** ، سواء ما يتعلق بالقيود الكمية (نظام الحصص)، او فيما يتعلق بخفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع . ومن أبرز هذه الاتفاقيات ، ما يعرف بالجات GATT (**الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في عام 1947**) **والتي تطورت لتصبح ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية WTO وما تفرع عنها من اتفاقيات مثل الـ GATS .**

❖ حركة رؤوس الأموال

ويقصد بذلك حركة رؤوس الأموال في المجالين التاليين :

- **مجال الاقراض و الاقتراض الدولي (الحكومي) .**
- **مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (الخاص) .**

- حيث **ينسب الفضل للبنوك الدولية في تنشيط حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ومن ثم مساعدتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه** . ولكن مع ذلك لم **تخلو حركة رؤوس الأموال من الجوانب والاعتبارات السلبية التي صاحبتها ممثلة في شكلين :**

- **رؤوس الأموال الساخنة . (هي مبالغ كبيره غالبا تتحرك بين الدول للإستفاده من فروق الاسعار والمضاربه في الاسهم والسندات . وهي تدخل في وقت قصير وتخرج بسرعه مماتسبب موجات اقتصاديه مدمره)**
- **غسيل (تبييض) الأموال . (وهي الاموال التي تم الحصول عليها بوسائل غير شرعيه مثل تجارة المخدرات . وغالبا يرغب اصحابها في استثمارها في مجالات شرعيه كالزراعه والصناعه . بقصد التهرب من مصدر الاموال الاساسي)**

❖ التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية

لعبت البنوك الدولية دوراً كبيراً في أن **تجعل الاقتصاد العالمي يتسم بدرجة عالية من التشابك والترابط بين الاسواق النقدية (التداول قصير الأجل) والاسواق المالية (التداول طويل الأجل) والتي تمثل حلقة الوصل أو الوجه الآخر للترابط بين مختلف بلدان العالم في مجال تجارة المنتجات من السلع (الزراعية والصناعية) والخدمات ، ومن ثم العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول (تجربة الاتحاد الاوربي) .**

لكن في نفس الوقت لا يخلو هذا التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية من الانتقادات بسبب تداعيات المخاطر المصاحبة له والتي تجعل الاقتصاد العالمي – بين الحين و الآخر – عرضة للأزمات المالية والصدمات الأقتصادية (الأزمة المالية العالمية) . مثل الازمه العالميه التي ادت لإنهيار بنوك امريكيه وعالميه عام ٢٠٠٨ .

إذا نظرنا إلى التجارة الدولية كأحد مؤشرات هذا التكامل نلاحظ أن حجم التجارة الدولية زاد من حوالي 1.2 ترليون دولار في عام 1975 إلى حوالي 4 ترليون دولار في عام 1985 .

ثم إلى حوالي 6.5 ترليون دولار في عام 1990 ، و إلى حوالي 10 ترليون دولار في عام 1995 . وإلى حوالي 13 ترليون دولار في عام 2000 . ثم إلى حوالي 22 ترليون دولار في عام 2007 . (تعادل تقريباً ثلث حجم الناتج الإجمالي لجميع دول العالم في ذلك العام) .

٥ـ أنواع البنوك الدولية

بصفة عامة، يمكن تقسيم البنوك الدولية إلى الأنواع التالية :

❖ **البنوك المراسلة**

تعتبر **البنوك المراسلة من أقدم أنواع البنوك الدولية** ، حيث يطلع هذا النوع من البنوك بالوظائف التالية:

- ✓ الاعتمادات المستندية .
- ✓ الحوالات و استلام وتسليم الأموال .
- ✓ تنفيذ عمليات الاستثمار الاجنبي .
- ✓ العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى .

❖ **مكاتب التمثيل**

سعت العديد من البنوك الدولية إلى انشاء ما يعرف بمكاتب التمثيل خصوصاً في تلك الدول التي لا تسمح قوانينها المحلية بإنشاء بنوك أجنبية بها . ومن خصائص مكاتب التمثيل أنها تعتبر **ذات صلاحيات المحدودة** . حيث **لايسمح لها بقبول الودائع أو تقديم القروض أو قبول الحوالات وتحويل الأموال** . وعموماً تنحصر أهم وظائف مكاتب التمثيل في الآتي :

- ✓ **توفير معلومات عن فرص الاستثمار في الدول التي تتواجد فيها .**
- ✓ **استقطاب رجال الأعمال في الدول التي تتواجد فيها للتعامل مع البنوك التي تتبع لها في الدولة الأم أو دولة المقر .**
- ✓ **تعتبر نواة لإنشاء فروع للبنك الذي تتبع له في المستقبل .**

❖ **بنوك الأوفشور**

يطلق عليها بنوك الأوفشور (Off-shore Banks) لأنها **لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه** حيث **تنحصر نشاطاتها في عمليات الاقتصاد الدولي** . ومن أهم خصائص هذا النوع من البنوك:

- ✓ **تقوم بالاتصالات الفورية بين الأسواق النقدية الدولية مستفيدة من المزايا الجغرافية للبلد الذي تتواجد فيه** (البحرين\هونج كونج).
- ✓ **تستفيد من المزايا التي توفرها الدول المستضيفة** ممثلة في **انخفاض نسبة الضرائب أو عدم وجودها بالأساس،** الأمر الذي **يجعلها ملاذا آمنا لرؤوس الأموال من مختلف الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة** (وهي بذلك **تكون أشبه بالأسواق الحرة للسلع**) .

❖ **فروع البنوك الأجنبية**

تكون هذه الفروع **مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس وتمارس نشاطاتها في دول أجنبية** . ومن خصائص هذا النوع من البنوك ما يلي :

- ✓ **تظهر أمام عملائها في الدول المستضيفة بصفة محلية وتتعامل مع الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه .**
- ✓ **تكون الإدارة عادة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم امكانياتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية .**

بهذه الصفات المذكورة، تكون فروع البنوك الأجنبية صورة مغايرة ومختلفة تماماً عن بنوك الأوفشور .

❖ **البنوك المشتركة**

تعرف ايضاً **بالتجمع المصرفي والتي تعمل على تقديم القروض المشتركة لتمويل مشروعات دولية كبيرة (مثل: بناء السدود، انشاء المطارات، رصف وتعبيد طرق المرور السريع، انشاء مشاريع السكك الحديدية او مشاريع الطاقة وخلافها) للحكومات أو المؤسسات الحكومية** ومن خصائص هذا النوع من البنوك الدولية ما يلي :

- ✓ **يتجاوز مبلغ القرض الذي تقوم بمنحه امكانيات أي بنك منفرد ضمن التجمع المصرفي .**
- ✓ **يقوم أحد البنوك الدولية ضمن التجمع (يسمى بالبنك الرائد) بتنظيم وإدارة القرض .**
- ✓ **تستخدم البنوك المشتركة الصيغ الحديثة في تمويل هذا النوع من المشروعات والتعرف باسم صيغ البناء والتشغيل وتحويل الملكية**

تمت المحاضره الحاديه عشر بفضل الله تعالى .

المحاضرة الثانيه عشر

الفصل الثالث

النظريات النقديه

النظريات التقليديه

١- مقدمة

- خصصنا **الفصل الأول** من هذا المقرر للحديث **عن نشأة النقود وتطورها ووظائفها، فضلاً عن استعراض القواعد والنظم النقدية والتي تمثل الاطار القانوني والتشريعي المتعلق بتعزيز مسألة القبول العام للنقود داخلياً و خارجياً ، باعتبارها أهم الأصول الاقتصادية على الأطلاق .**

- خصصنا **الفصل الثاني** من هذا المقرر للحديث عن **البنوك (بكافة أشكالها وأنواعها) ، باعتبارها من أكثر المؤسسات الاقتصادية أهمية والتي تتعامل في النقود وتتعامل بالنقود مستهدفة بذلك تحقيق الكفاءة الاقتصادية في مجالات استخدام والنقود تداولها .**

- سنخصص هذا الفصل لدراسة موضوع **نظريات الطلب على النقود ، وذلك لمعرفة دوافع الطلب على النقود والعوامل المؤثرة في الطلب على النقود ، خاصة سعر الفائدة باعتباره آلية التأثير على عرض النقود (السياسات النقدية)، ومن ثم تأثيره تبعا لذلك على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية .**

لا يخفي على الدراس المتخصص – بأي حال من الأحوال – **أنه توجد صلة وثيقة جداً بين موضوع نظريات الطلب على النقود (السياسات الاقتصادية) من جهة ودراسة موضوعات النقود (الأصول الاقتصادية) من جهة ثانية وموضوعات البنوك (المؤسسات الاقتصادية) من جهة ثالثة** . وهو ما سنحاول أن نوضحه من خلال دراسة نظريات الطلب على النقود والتي تندرج ضمن النظريات النقدية

٢- مفاهيم ذات صلة بنظريات الطلب على النقود

❖ الطلب على النقود

يقصد بالطلب على النقود **الرغبة في الاحتفاظ بالآصول المالية في شكل نقدي ، بمعنى آخر في شكل سيولة ، سواء خارج قنوات قطاع البنوك (الجهاز المصرفي) أو داخل قنوات البنوك في شكل ودائع جارية ، وذلك بغرض اجراء المعاملات** . والمعلوم أن **الوحدات الاقتصادية التي تحتفظ بالنقود وبالشكل المشار إليه آنفا ، لا يتحقق لها أي عائد (ربح أو فائدة) ، مقارنة بالوحدات الاقتصادية التي تحتفظ بالنقود في شكل أصول مالية مدرة للعائد كالأسهم والسندات وأذون الخزانة**. ولعلنا نستكشف ذلك بوضوح من خلال المخطط التالي:

مكونات ميزانية البنك التجارية

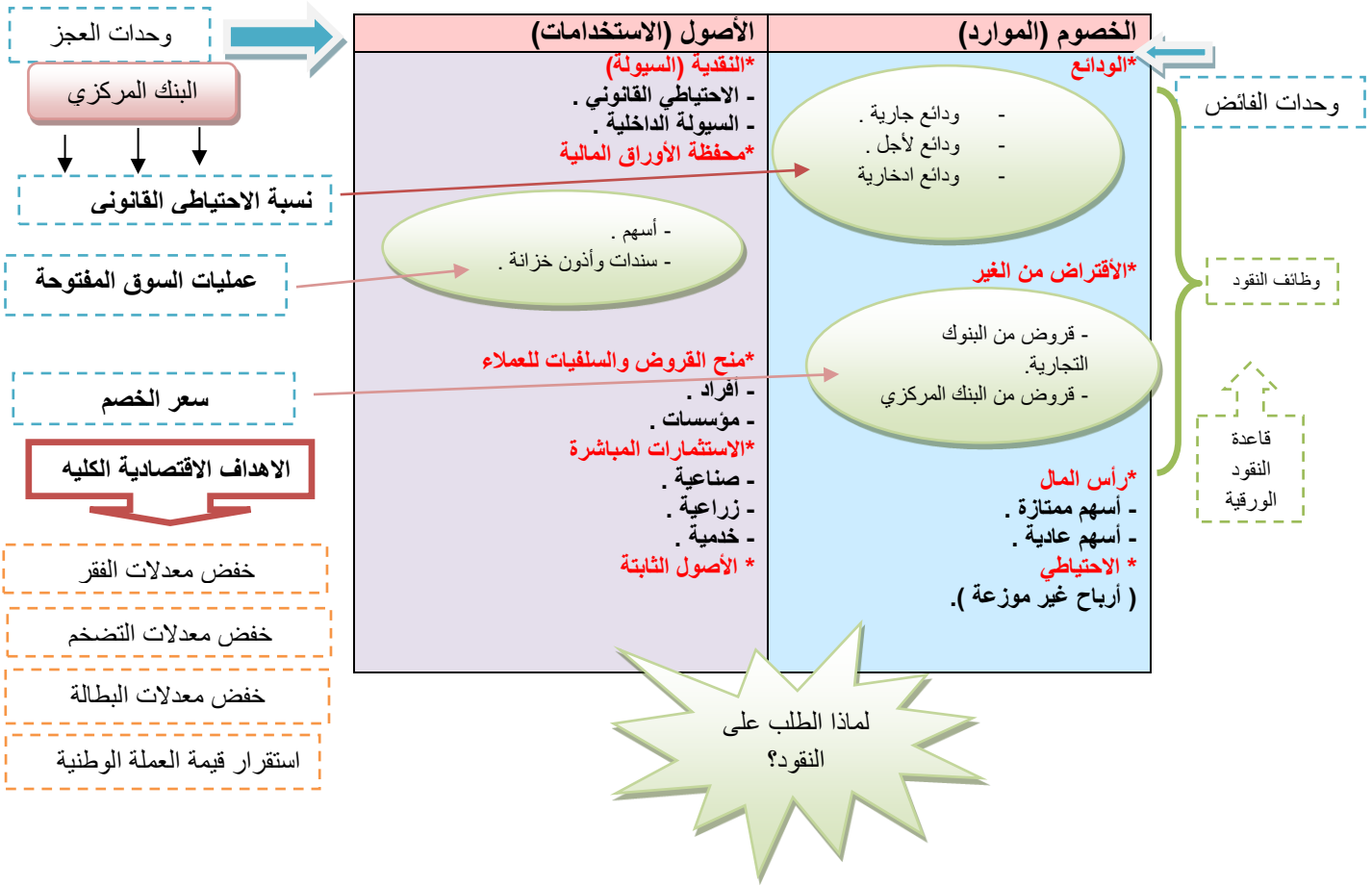

❖ الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي)

يقصد به **قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة في خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)** ، ويتم **الحصول عليه من طريق ضرب الناتج المحلي الحقيقي(Y) في مستوى الأسعار (P).**

❖ كمية النقود

يقصد بها حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد والتي سبق شرح مكوناتها عند الحديث عن وظيفة البنك المركزي في إدارة عرض النقود بالمفاهيم الثلاثة :

- ✓ **عرض النقود بالمفهوم الضيق** : M1
- ✓ عرض النقود بالمفهوم الواسع: M2
- ✓ عرض النقود بالمفهوم الأوسع: M3

ولغرض التبسيط سنرمز لكمية النقود أيا كانت من بين الخيارات الثلاثة المفاهيم المذكورة بالرمز M .

❖ سرعة دوران النقود

يقصد بها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى آخرى لتسوية المبادلات في خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) . ويتم الحصول على سرعة دوران النقود (V)بقسمة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي) (PY) على كمية (M) .

❖ لفهم اشمل واكثر للجداول ينصح بمتابعة المحاضره مع الدكتور

المنتج	كمية الناتج	السعر P	كمية النقود M	المدخل Y	سرعة دوران النقود V	سرعة دوران النقود V
القمح	500	1	500	500	1	500
لحوم	500	1	500	500	1	⇓
خضروات	500	1	500	500	1	⇓
فواكة	500	1	500	500	1	⇓
ملابس	500	1	500	500	1	⇓
المجموع	2500	-	2500	2500	-	500

الخيار الأول: $V = \frac{PY}{M}$ $1 = \frac{2500}{2500}$ ← غير واقعي

الخيار الثاني: $V = \frac{PY}{M}$ $5 = \frac{2500}{500}$ ← واقعي

٣- النظرية التقليدية في الطلب على النقود (صيغة التبادل)

- **مقدمة عن النظرية التقليدية**

تنسب النظرية التقليدية في الطلب على النقود للاقتصادي ايرفنج فيشر Irving Fisher والتي تم تقديمها في نهاية القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين.

وتتمحور هذه النظرية في الأساس حول **كيفية تحديد الناتج (أو الدخل) المحلي الإجمالي ولكن جرت العادة على استخدام الاطار التحليلي لهذه النظرية في تقديم نظرية للطلب على النقود ، وذلك من خلال تناول العلاقة بين كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها والدخل المحلي الإجمالي (النقدي)** .

- **صيغة النظرية الكمية**

اعتمدت نظرية فيشر على صيغة (معادلة) رياضية أطلق عليها معادلة معدل التبادل ، وذلك على النحو الموضح ادناه :

$$M \times V = P \times Y$$

حيث ترمز كل من :

- M = إلى كمية النقود . - V = إلى سرعة دوران النقود.
- P = إلى مستوى الاسعار - Y = إلى الناتج المحلي الإجمالي (السلعي) .

- من الصيغة السابقة لمعادلة معدل التبادل يمكن القول ' **أن كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها تساوي مستوى الاسعار مضروبا في الناتج المحلي الإجمالي** (أو عدد المبادلات \ الصفقات المبرمة) .

وبالتالي يمكن النظر إلى الطرف الأيسر من المعادلة على أنه يمثل :

عرض النقود = M × V

وبنفس القدر، يمكن النظر إلى الطرف الأيمن من المعادلة على انه يمثل :

انفاق النقود = P × Y

وبعبارة اخرى ، **لابد أن يتساوى جانب العرض مع جانب الانفاق والذي يمثل في هذه الحالة جانب الطلب** .

- **افتراضيات النظرية الكمية**

تنحصر افتراضيات النظرية الكمية في النقود في الآتي بخصوص مكونات معادلة معدل التبادل :

أ- ثبات معدل دوران النقود في المدى القصير (V)

يعزو فيشر هذا الثبات لمعدل دوران النقود إلى بعض العوامل المؤسساتية والتقنية تمثل:

- ✓ **الانتشار الجغرافي الواسع لفروع البنوك .**
- ✓ **تعدد أدوات التمويل (المنتجات المالية).**
- ✓ **زيادة وانتشار الوعي المصرفي فيما يتعلق بالادخار والاستثمار والاستهلاك .**
- ✓ **التقدم التقني في مجال الاتصالات وتسخير التقنية لإتمام المعاملات المصرفية .**

حيث يرى فيشر ان العوامل المذكورة جميعها تسهم في زيادة معدل دوران النقود ومن ثم زيادة فاعلية تأثير عرض النقود على الدخل النقدي ، لكنها كما أشير لا تتغير إلا في المدى الطويل .

ب- ثبات الناتج الحقيقي في المدى القصير (Y)

نظراً لإنتماء فيشر إلى مدرسة **الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، فهذه المدرسة تؤمن بتلقائية توازن الاقتصاد** ، بدعوى ان **العرض يخلق الطلب المساوي له (قانون ساي Say' Law)** أي أن **ما يتولد من دخل من تحقق الناتج الإجمالي المحلي يكون كافياً لتوليد انفاق كلي معادل له بإستمرار عند مستوى التوظيف (التشغيل) الكامل .**

ج - تغير كمية النقود (M)

يعتبر فيشر كمية النقود هي المتغير المستقل الوحيد ضمن مكونات معادلة التبادل ، أي **تتغير بمعزل عن المكونات الأخرى بالزيادة أو بالنقصان .**

د- تغير مستوى الاسعار (P)

يعتبر فيشر أن مستوى الأسعار يتغير أيضاً ولكن تغيره يكون تبعاً للمتغير المستقل كمية النقود .

بناء على الافتراضيات السابق ذكرها يمكن إعادة صياغة المعادلة معدل التبادل لتصبح على النحول التالي :

$$M \times \bar{V} = P \times \bar{Y}$$

حيث ان **الخط الافقي اعلى كل من (V وY) يعني ثبات قيمة كل منهما في المدى القصير .**

مثال:

لو فرض أنه لدينا القيم التالية لمكونات معادلة معدل التبادل :

مره في العام V=100 بليون وحدة نقدية M=5 (٥ مليار وحده نقديه)

بليون صفقة Y = 2 .5 وحدة نقدية P=200 (٢٠٠ وحده نقديه)

وبالتعويض في معادلة معدل التبادل. نحصل على القيم التالية :

$$5 \times 100 = 200 \times 2 .5$$

$$500 = 500$$

وبإفتراض أن **كمية النقود زادت من 5 بليون (مليار) وحدة نقدية إلى 10 بليون (مليار) وحدة نقدية** ، فبالتعويض في معادلة معدل التبادل نحصل على القيم التالية:

$$10 \times 100 = 400 \times 2 .5$$

$$1000 = 1000$$

- إذن النتيجة النهائية هي **الزيادة في مستوى الاسعار (P) بنفس النسبة (الضعف) وفي نفس اتجاه الزيادة في كمية النقود (M) .**

- **استنتاجات النظرية الكمية**

بناء على ما سبق عرضه ،يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

- ✓ **وجود علاقة تلقائية بين النقود المعروضة من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى وهي علاقة طردية تناسبية ، دون أي اثر على الناتج الحقيقي (التركيز على جانب العرض) .**
- ✓ **تستخدم النقود في المبادلات فقط ، وان الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات . وبالتالي تقلل هذه النظرية من اهمية الوظائف الاخرى للنقود وبالذات كون ان النقود مخزن للقيمة ، وبذلك يكون دور النقود محايداً في الاقتصاد .**
- ✓ **استبعاد الدوافع الأخرى للطب على النقود خاصة الطلب على النقود لشراء اصول مالية ذات عائد كالاسهم والسندات** ، الامر الذي ترتب عليه أنه **ليس لسعر الفائدة أي دور في نظرية فيشر للطلب على النقود** .

هذه **الاستنتاجات الثلاثه كانت تمثل مصدر الانتقاد الاساسي للنظرية الكمية في الطلب على النقود** ، حيث اثبت الواقع عدم صحتها .

٤- النظرية التقليدية في الطلب على النقود (صيغة الارصدة النقدية)

- **صيغة النظرية**

ويطلق عليها احياناً اسم نظرية كامبردج وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج . ووفقاً لهذه النظرية فإن **كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات ، بل ترتبط بمعدل داخلي**. بمعنى آخر تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة اخرى ،ولذلك فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبة . ولهذا الغرض ، يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي:

$$M \times V = P \times Y$$

بقسمة طرفي المعادلة على (V) نحصل على النتيجة التالية :

$$M = \frac{1}{V} \ xPY$$

وحيث تشير (PY) للدخل النقدي وتشير $\frac{1}{V}$ ، الى مقلوب سرعة دوران النقود وتشير M الى كمية النقود

- **افتراضيات النظرية**

للوصول الى الصيغة النهائية لمعادلة الارصدة النقدية نفترض الآتي :

- ✓ **توازن سوق النقود** ، بمعنى ان كمية النقود التي في حوزة افراد المجتمع مساوية تماما لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها أي كمية النقود المطلوبة ($M^d=M^s$).
- ✓ **ثبات (V) في المدى القصير** ولذا يمكن احلال الثابت (K) مكان $\frac{1}{V}$

وبالتالي يمكن اعادة كتابة المعادلة الاخيرة كما يلي : $M^d = K \times PY$

حيث **توضح هذه المعادلة ان المجتمع سيطلب نسبة من النقود مقدارها (K) من الدخل الاجمالي في أي وقت من الاوقات**. أي **بمعنى اخر لن يخصص المجتمع كل النقود التي في حوزته للمبادلات** . وهذا يعني ان صيغة الارصدة النقدية تنظر للنقود باعتبارها مخزناً للقيمة ايضاً.

❖ **خلاصة الامر : تركز صيغة معادلة التبادل (لفيشر) على اسباب النقود**

اما صيغة معادلة الارصدة النقدية (مدرسة كامبريدج) . فهي تبحث اسباب الاحتفاظ بالنقود.

تمت المحاضره الثانيه عشر بفضل الله تعالى ...

الفصل الثالث

النظريات النقديه (النظريات الحديثه)

١- مقدمة

جاءت النظريات النقدية الحديثة في تفسير الدوافع او العوامل التي تحدد الطلب على النقود لكي تتلافى بعض اوجه القصور في النظريات النقدية التقليدية في الطلب على النقود . ترتيباً على هذا الفهم ، بدأت النظريات الحديثه بتوجيه الانتقادات للنظريات التقليدية في الطلب على النقود ، حيث انحصر اهم هذه الانتقادات في الآتي :

- **رفض فرضية ثبات معدل دوران النقود .**
- **رفض فرضية عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود** (حياد سعر الفائدة) .
- **رفض فرضية العلاقة الميكانيكية والتناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار** (تكاليف الانتاج أو الضرائب أو الدعم والاعانات) .
- **رفض فرضية التوازن التقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي حسب نص قانون ساي في الأسواق (Say'Law) .**

٢- النظرية الحديثة في الطلب على النقود (صيغة تفضيل السيولة)

تنسب نظرية الطلب على النقود بصيغة تفضيل السيولة **للاقتصادي الانجليزي الاصل جون ما يناردكينز John Maynard Kenyes** والذي يوصف بأنه أحدث ثورة في مجال الفكر الاقتصادي ،عندما أصدر كتابة الشهير النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود في عام 1936 . ومن جانبة **قسم كينز محددات الطلب على النقود إلى ثلاثة دوافع** ، تشمل الآتي :

- **دوافع المبادلات او المعاملات .**
- **دوافع التحوط (الاحتياط) للطوارئ .**
- **دوافع المضاربة .**

فيما يلي استعراض مفصل لكل دافع من هذه الدوافع الثلاثة لمعرفة الكيفية التي يؤثر بها في الطلب على النقود .

أ- **دافع المبادلات أو المعاملات**

- **يقصد بذلك أن الافراد يطلبون نقوداً من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل ،**
  حيث **أقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الايجابية بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد .**
- **فالمرء بحاجة للاحتفاظ بمبلغ من المال لدفع فواتير مستحقة عليه أو من أجل شراء احتياجاته اليوميه من المحلات التجارية ، مع أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائداً كان يمن تحقيقه ، لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في شكل أصول تحقق عوائد.**
- **لذلك يجد المرء أنه مضطراً للتضحية بهذا إذا اراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود .**

❖ يتضح مما سبق، ان **كينز يعترف بوظيفة النقود كوسيط للتبادل وان الطلب عليها هنا طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات** (الاتفاق مع النظرية الكمية التقليدية).

❖ **يتأثر هذا الطلب على النقود بالدخل** ، حيث ان **العلاقة بينهما هي علاقة موجبة(طردية)** ، حيث **أن ذوي الدخول المنخفضة تكون قيمه مبادلاتهم منخفضه والعكس صحيح.**

❖ **يقر كينز بأنه لا توجد علاقة للطلب على النقود بسعر الفائدة.**

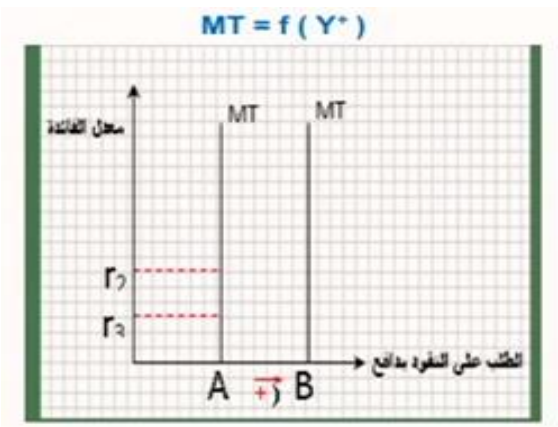

وبصفة عامة، يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع المبادلات في الآتي:

- **الدخل ، وهو أهم تلك المحددات** ، والعلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع المعاملات (طردية)
- **المستوى العام للأسعار** ، **والعلاقة طردية** .
- **سرعة تداول النقود** ، و **العلاقة عكسية** .
- **طول فترة استلام الدخل** ، **والعلاقة طردية** .
- **مدى إنتشار وكفاءة المؤسسات المالية في المجتمع** ، **والعلاقة عكسية** .
- **نوعية الهيكل الانتاجي للمشروعات** ، **والعلاقة طردية** .

ب- دافع التحوط (الاحتياط) للطوارئ

ويقصد بهذا الدافع **أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل انفاق المال بسبب ظرف طارئ أو غير متوقع** ، مثل :

- ✓ **تعطل السيارة** (الانفاق على الصيانة وقطع الغيار) .
- ✓ **المرض** ، كأن يشكو أحد أفراد العائلة من ألم الأسنان .
- ✓ **حيازة سلع لم يتم التخطيط مسبقاً لشرائها** .

ويرى كينز أن **الطلب على النقود بدافع التحوط يعتمد أيضاً على مستوى الدخل كعامل رئيسي.**

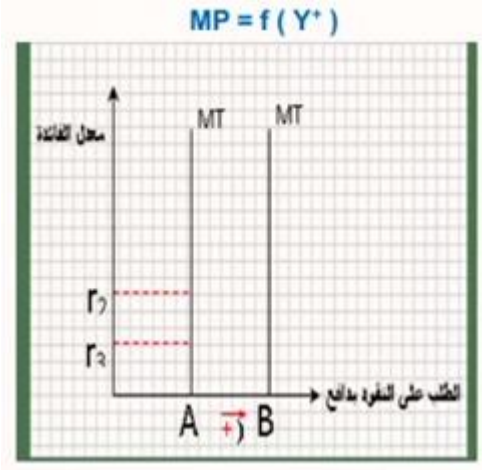

ويأخذ المنحنى نفس شكل منحنى الطلب لدافع المعاملات
موضحاً **العلاقة الموجبة (الطردية) بين الجانبين**.وبالتالي،
لا علاقة لسعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع التحوط .

❖ وبصفة عامة، **يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع التحوط في الآتي :**

- **الدخل** ، وهو أهم تلك المحددات ، **والعلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع الاحتياط طردية** .

- **درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع** ، **والعلاقة طردية** .
- **درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال وكفاءة الجهاز المصرفي** ، **والعلاقة عكسية** .

- **طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به** ،
حيث **ينخفض الطلب على النقود بدافع الاحتياط عندما يسود التفاؤل .**

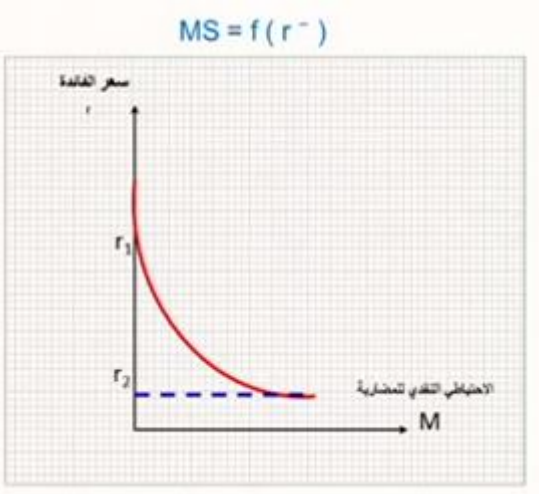

ج- دافع المضاربه

❖ ويقصد كينز بهذا الدافع **مفاضلة الأفراد بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير الإحتفاظ بنقودهم في شكل سائل وبين توظيف نقودهم في بدائل آخرى تدر عليهم دخلاً** (أرباح أوفوائد) مثل **الأسهم والسندات** .

يعتبر كينز أو من أشار لهذا الدافع وتميز به، نظراً لأنه يربط هذا الدافع مع سعر الفائدة بعلاقة عكسية (سالبة) .

❖ وبصفة عامة، **يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع المضاربة** في الآتي :

- **سعر الفائدة** ، وهو المحدد الرئيسي والأهم، والعلاقه بين الفائدة وطلب النقود لأغراض المضاربة **عكسية** .
- **الخبرة واستقرار الأسواق النقدية والمالية** ، **كلما زادت الخبرة لدى المضاربين زادت قدرتهم على التوقع بنجاح** ، **وكلما كانت ظروف هذه الأسواق اكثر استقراراً ، كلما إنخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة .**
- **طول فترة التوقع** ، **والعلاقة طردية بين طول فترة التوقع والطلب على النقود بغرض المضاربة .**

الخلاصة :

الطلب على النقود وفقاً لنظرية كينز يمكن التعبير على النحو التالي :

$$M^d = MT + MP + MS$$

أي بصورة آخرى :

$$\frac{M^d}{P} = F\left(\bar{I}, \overset{+}{Y}\right)$$

بحيث **تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل طردية**

وتكون **علاقة الطلب على النقود بسعر الفائدة عكسية**. وبالرغم من تلافي النظرية الكينزية للعديد من الأخطاء التي وقعت بها النظرية الكلاسيكية إلا أنه **هناك أيضاً انتقادات وجهت للنظرية الكنزية تتمثل بالآتي :**

- **لم يشير كينز للتغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة .**
- **أهمل سعر الفائدة في الطلب على النقود للأغراض الآخرى غير المضاربة .**
- **لم توضح النظرية أثار التغير لسعر الفائدة في الأجل الطويل .**

٣- النظرية الحديثة في الطلب على النقود (صيغة الطلب على الأصول)

❖ مقدمة

قدم **ميلتون فريدمان Milton Friedman نظريته في الطلب على النقود في عام 1956 .**

وعلى خلاف من سبقوه من الاقتصاديين ، *أعتبر ميلتون فريدمان أن النقود هي أحد المكونات البديلة للثروة* .

كما أعتبر أن الطلب على النقود لا يختلف عن الطلب على أي نوع من الأصول المالية أو المادية الآخرى.

وقد **اعتمد ميلتون فريدمان في صياغة نظريته في الطلب على النقود ، على نظرية الطلب على الأصول ،** فجاءت معادلته في الطلب على النقود على النحو التالي :

❖ صيغة نظرية الطلب على الأصول

$$\frac{M^d}{P} = F\ [yp، rb - rm]\ (re - rn)\ (\pi - m)$$

حيث ترمز :

$\frac{M^d}{P}$ = للطلب على الأرصدة النقدية .

Yp= للدخل الدائم .

rm = للعائد المتوقع من إبقاء النقود السائلة .

Rb = للعائد المتوقع على السندات .

Re = العائد المتوقع على الأسهم .

π = لمعدل التضخم المتوقع .

❖ تفسير نظرية الطلب على الأصول

يرى فريدمان أن **هناك علاقة طردية بين الدخل (يقصد به الدخل الدائم) والطلب على النقود.**

والدخل الدائم هو معيار للثروة استحدثه فريدمان والذي يمثل العائد السنوي على الثروة المملوكة للشخص ممثله في:

(المدخرات + الدخل الحالي + القيمة الحالية للدخول المتوقعه في المستقبل) .

كما يرى فريدمان أن **الطلب على النقود يتحدد بمستوى تكلفة الإحتفاظ بالنقود. وتتمثل هذه التكلفة في سعر الفائدة ومعدل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية .**

وبالتالي **كلما زادت تكلفة الإحتفاظ بالنقود من خلال إرتفاع قيمة هذين العاملين أو احدهما، كلما قلت رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود** . على ذلك **فإن العلاقة بين تكلفة الإحتفاظ بالنقود والطلب عليها تعد علاقة عكسية**

واخيراً يرى فريدمان أنه **في حالة ارتفاع العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الإحتفاظ بالنقود ، فإن الفرد يفضل هذه البدائل على الإحتفاظ بالنقود ، مما يقلل من طلبه على النقود من جانب آخر وهو ما يعكس نسبة التضخم التي تمثل ضريبة الإحتفاظ بالنقود ، فإن توقع الفرد إرتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم تناقص القوة الشرائية للنقود، فإنه سيفضل السلع على النقود ،وهذا يعني تناقص الطلب على النقود .**

إذن حسب هذا التفسير **يتوقف الطلب على النقود على ثلاثة عوامل :**

- **الدخل الدائم والعلاقة بينه والطلب على النقود طردية .**
- **أسعار الأصول البديلة (الأسهم والسندات) والعلاقة بينها والطلب على النقود عكسية .**
- **الإشباع المتحقق من النقود نتيجة للصرف منها على المعاملات والعلاقة بينها والطلب على النقود عكسية .**

تمت المحاضره الثالثة عشر بفضل الله تعالى ....

المحاضرة الثالثه عشر

الفصل الثالث

قضايا معاصره (لها صله بالبنوك)

مقدمة

سوف يتم في هذه المحاضرة الاخيرة من هذا الفصل ، استعراض قضيتان من القضايا المعاصرة والتي يسود الاعتقاد بأنه لهما صلة كبيرة بموضوع البنوك بكافة انواعها . فأحد هذه القضايا لها اثر ايجابي على البنوك وتمثل نوع من الفرص التي من شأنها تعزيز مركز قوة هذه البنوك. في حين أن القضية الأخرى ، تمثل مصدر تهديدات من شأنها ان تؤدي إلى أضعاف مركز هذه البنوك. وتتمثل هاتان القضيتان في الآتي :

- قضية التقنية المصرفية الحديثة .
- قضية غسيل الأموال .

فيما يلي سيتم استعراض لكل واحدة منهما بشيء من التفصيل .

١- قضية التقنية المصرفية الحديثة

شهد هذا العالم في مرحلة **ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات حاسمة في مجال ثورة المعلومات والاتصالات (ITC) والتي كان لها اثراً كبيراً على أداء القطاع المالي بصفة عامة، وعلى أداء البنوك (القطاع المصرفي) في جميع دول العالم، بصفة خاصة**. وسوف يتم في هذا الجزء الحديث عن التقنية المصرفية الحديثة من خلال المواضيع الفرعية التالية :

- التطورات التاريخية للتقنية المصرفية الحديثة .
- مزايا استخدام التقنية المصرفية الحديثة ومشكلاتها .

❖ **التطورات التاريخية للتقنية المصرفية الحديثة .**

بصفة عامة، يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها تطوارت التقنية المصرفية الحديثة إلى ثلاثة مراحل تاريخية متباينة' وذلك على النحو التالي :

أ- المرحلة الأولى :استخدام التقنية في ضبط حسابات العملاء والفروع

تتميز هذه المرحلة بالاستخدام المحدود للتقنية ، وتمتد من الخمسينيات وإلى أواخر الستينيات من القرن الماضي ، حيث شهدت هذه المرحلة التطورات التالية في مجال التقنية المصرفية الحديثة :

- **استخدام الحاسبات (آلالات الحاسبة) .**
- **استخدام أجهزة الحاسوب الكبيرة والتي تطورت لاحقاً إلى استخدام أجهزة الحاسوب الشخصية (PC) .**

ب- المرحلة الثانية :استخدام التقنية في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء

تمتد هذه المرحلة من أوائل السبعينيات وإلى أوائل القرن الحالي. وقد تميزت هذه المرحلة بتسارع معدلات استخدام منجزات التقنية المصرفية الحديثة والتي شهدت التطورات التالية:

- **تقديم خدمات أجهزة الصراف الآلي (ATM) .**
- **تقديم الخدمات بنظام نقاط البيع (POS) .**
- **توفير البطاقات البنكية الذكية (بطاقات الدفع ، البطاقة الائتمانية ، بطاقات الصرف الشهري) .**
- **توفير مختلف أنواع المواقع الالكترونية المصرفية**

(الموقع المعلوماتي Informational ، الموقع الاتصالي Communicative ، الموقع التبادلي Transactional)

ج- **المرحلة الثالثة: استخدام التقنية في عمليات التشبيك (الربط)**

تمتد هذه المرحلة من أوائل القرن الحالي وإلى يومنا هذا . وقد تميزت هذه المرحلة بتقوية وتعزيز علاقات الترابط والتشابك بين البنوك والأطراف ذات العلاقة بها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي وعلى الصعيد المحلي أو الصعيد الاقليمي أو الصعيد الدولي .

وفيما يلي وصف لأهم تطورات هذه المرحلة :

- ✓ **استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك فيما بعضها ، خصوصا في مجال التحويلات المالية (نظام الـSWIFT) .**
- ✓ **استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك ومؤسسات الدولة في مجال سداد المدفوعات والفواتير (الحكومة الالكترونية) .**
- ✓ **استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك والبنك المركزي (المقاصة الالكترونية) .**
- ✓ **استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك و الأسواق المالية العالمية (البورصات) .**

المحصلة النهائية لهذه المراحل الثلاثة هي بلوغ مرحلة الصيرفة الالكترونية والبنوك الافتراضية .

❖ **مزايا استخدام التقنية المصرفية الحديثة ومشكلاتها .**

بصفة عامة ، **يمكن حصر مزايا استخدام البنوك التقنية المصرفية الحديثة في الآتي :**

- **رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات المصرفية (الوفر في استخدام العنصر البشري والعمليات الورقية وتقليل أخطاء العمل اليدوي والوفر في الزمن الذي تستغرقه المعاملات) .**
- **زيادة الفرص (الحصة في السوق المصرفية وجذب العملاء \ الزبائن) عن طريق تقديم منتجات مالية جديدة وخدمات مالية جديدة .**
- **تطوير وتنفيذ نظم الإدارة عن طريق استخدام تطبيقات نظم المعلومات الإدارية .**
- **الانتشار الجغرافي عن طريق أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع .**

أما عن المشكلات ذات الصلة باستخدام البنوك للتقنية المصرفية الحديثة، فيمكن حصرها في الأشكال التالية :

- **التكاليف الباهظه للحصول على أجهزة ومعدات التقنية والبرمجيات .**
- **المشكلات المتعلقة بالتطورات المتسارعه في مجال التقنية المصرفية الحديثة والتي تكون حلولها بأيدي غالباً المتخصصين من الفنيين في مجال التقنية .**
- **المخاطر المتعلقة باختراق نظم وشبكات البنوك من قبل الافراد والعصابات المتخصصه في عمليات السطو على مواقع البنوك .**
- **المشكلات بسبب تعدد ثقافات الموظفين داخل البنك الواحد (كالصراعات بين فئة المصرفيين وفئة التقنيين داخل المؤسسة الواحدة) .**
- **امكانية استغلال وسائل التقنية المصرفية الحديثة في عمليات غسيل الأموال .**

٢- قضية غسيل الأموال

أ- تعريف غسيل الأموال

غسيل الأموال Money Laundering أو ما يعرف أيضاً بتبييض الأموال هو عملية اضفاء المشروعية على الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة. وهناك مجموعه من التعاريف العامة لظاهرة غسيل الأموال ، نذكر منها :

- **عملية تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأن مصدر الحصول عليها ارتكاب جريمة .**
- **أي فعل يهدف الى اخفاء او تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو بقصد مساعدة أي شخص متورط في هذا النوع من الجرائم للإفلات من العقوبة .**
- **اخفاء او تموية حقيقة الأموال او مصدرها أو مكانها او طريقة التصرف بها او حركتها او الحقوق المتعلقة بها او ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو من فعل من افعال الاشتراك في هذه الجريمة .**

- قدرت مجموعة العمل المالي(FATF) حجم الأموال المغسولة بـ) حجم الأموال المغسولة بـ300 بليون دولار سنوياً .
- ووفقاً لتقدير وزارة الخارجية الأمريكية ، فإن حجم الأموال المغسولة في العالم يصل إلى 500 بليون دولار سنوياً .
- في حين يقدر خبير دولي في مجال الجريمة المنظمة في آسيا، أن مبالغ ما بين 300 إلى 400 بليون دولار من الأموال القذرة يتم تبيضها سنوياً .

فيما يلي نقدم أمثله للأنشطة ذات العلاقة بظاهرة غسيل الأموال :

- المخدرات .
- السرقة من المال العام أو الخاص .
- الاحتيال و الاختلاس المالي .
- تجارة الأسلحة .
- تهريب السلع .
- التهريب الضريبي أو الجمركي .
- الرشوة .

- التستر والغش التجاري .
- مخالفة النظام المصرفي .
- بيع الأعضاء البشرية .
- الهجرة غير القانونية .
- القمار .
- الدعارة .
- الجرائم البيئية .

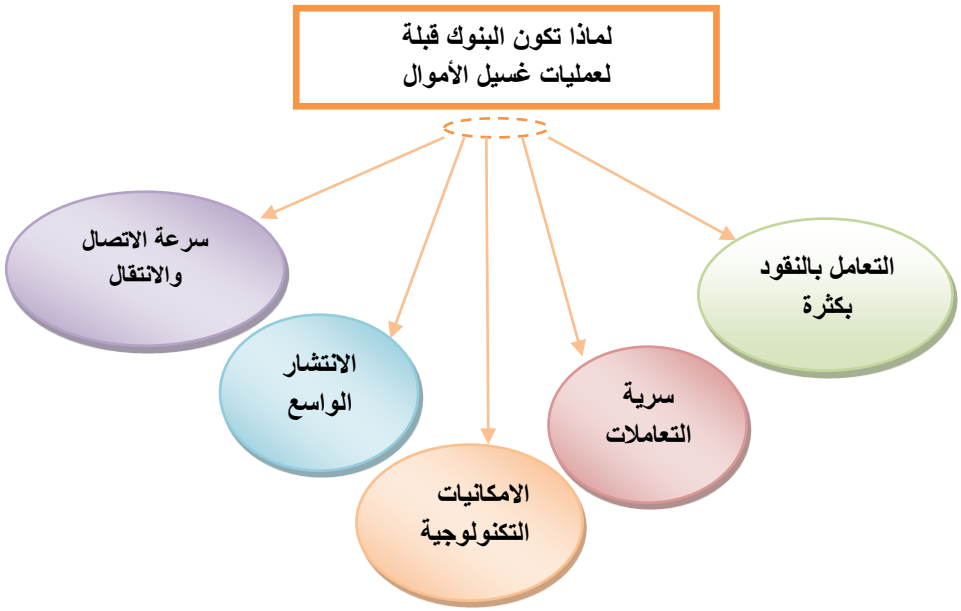

ب- مراحل عمليات غسيل الأموال

على وجه العموم تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل متتابعة يمكن وصفها على النحو التالي :

مرحلة الايداع :

- جني العائد (المتحصلات) من ارتكاب الجريمة مثل بيع المخدرات .
- كميات كبيرة من النقد وقد يكون من ضمنها الشيكات وبطاقات الدفع .
- تبدأ عملية ادخلها في الحسابات بالبنوك مباشرة (نقد يودع في حساب شخصي) أو بصورة غير مباشرة (تودع على شكل معادن ثمينة أو شيكات سياحية ... إلخ) .
- تجميع الأموال خارج منطقه تحصيلها وتحويلها مباشرة للخارج .

وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل خطورة لصعوبة اكتشافها .

مرحلة التغطية أو الاخفاء :

- محاولة إخفاء علاقة الأموال بمصدرها .
- الإيهام بأن المال متأتي من مصادر مشروعه .
- استخدام عمليات تجارية ومالية متداخلة ومشتركة وبالغة التعقيد .
- القيام بعمل عقود تجارية داخلية وخارجية واتفاقيات قانونية معقدة مع أطراف متعددة .
- إعاقة جهات التحقيق وإنفاذ القانون من تتبع ومعرفة مصادر هذه الأموال .

مرحلة الدمج أو الخلط :

- دمج الأموال بأنشطة الاقتصاد العامة (الشرعية) .
- من المراحل الخطرة في الاقتصاد .
- يصعب اكتشافها من قبل الجهات الامنية والإشرافية .
- المحصلة النهائية لارتكاب الجريمة .
- من خلالها يتم تكرار ارتكاب الجريمة .
- تمتد آثارها السلبية إلى مختلف نواحي ومجالات الحياة في الدولة .

ج- طرق وأساليب غسيل الأموال

يمكن حصر طرق وأساليب غسيل الأموال في الآتي :

التركيب :

- الايداع في حسابات متفرقة لتجمع في حساب موحد .
- تقسيم المبالغ الضخمة المتحصلة من ممارسة الأنشطة الاجرامية (الى مبالغ صغيرة) ومن ثم يعاد تجميعها .
- اجراء عدة عمليات ايداع خلال اليوم الواحد في الحساب .
- قيام عدد من الافراد بتكرار الايداع النقدي في حساب واحد .

التواطؤ :

قيام موظفي البنوك او أي من المؤسسات المالية بتسهيل قبول الايداعات دون تطبيق الاجراءات والضوابط المنظمة لذلك مثل التبليغ عن العمليات المشبوهة أو تلك التي تبدو غير طبيعية أو عدم تعبئة نماذج التحويل والايداع او نموذج التبليغ بشكل كامل وعدم تطبيق مبدأ أعرف عميلك .

التهريب :

نقل الأموال النقدية أو المعادن الثمينة والسلع النادرة إلى خارج البلاد بصورة غير قانونية ليتم ايداعها في النظام الاقتصادي في بلد آخر ، سواء للقيام بعملية التغطية أو كمرحلة دمج نهائية . كما يمكن اعادة استخدامها في تكرار ممارسة النشاط الاجرامي ، وتتم عمليات التهريب بواسطة الطائرات والسيارات والنقل مع المسافرين عبر شركات الشحن والبريد وعبر الحدود البرية .

الشركات الوهمية أو شركات الواجهة :

وهو ما يسمى بالتمثيل المخالف للحقيقة، وذلك عن طريق تكوين شركات وهمية لإظهار أن الأموال المودعة متأتية من نشاط الشركة، في حين تكون جميع أموالها ناتجة عن تجارة المخدرات مثلاً. وقد يكون لها مكاتب وموظفين وحسابات . كما يمكن تأسيس شركات تزاول نشاط تجاري ما (غالباً يصعب تقدير الدخل الناتج منه) كواجهة للتغطية على الأعمال غير الشرعية .

د- المخاطر والآثار الناجمه عن ممارسة عمليات غسيل الأموال

يمكن حصر هذه المخاطر والآثار في الآتي :

- ايجاد كيان مصرفي هزيل قائم على أموال متأتية من مصادر غير مشروعة .
- إعطاء الفرصة للمجرمين والحرية لمزاولة اعمالهم الإجرامية والاستمتاع بالعائدات غير الشرعية .
- تفشي ظواهر الفساد الأخلاقي والإداري في مختلف قطاعات العمل .
- مخاطر التأثير المباشر أو غير المباشر على الجهاز الحكومي ونفوذ العناصر الاجرامية فيه (المافيا ومجموعات الضغط) .
- تدهور الوضع الاقتصادي من جراء السمعه السيئة المرتبطة بممارسة الجرائم المرتبطة بعمليات غسيل الأموال.
- الآثار المباشرة على مختلف مجالات الاستثمار الداخلي أو الخارجي وأثره على العملة والدخل والتضخم .
- يتسبب في إحداث البطالة من جراء التهرب الضريبي .
- يحد من فرص التنافس الشريف على الدخول في المشاريع .
- شيوع مختلف أنواع الجرائم في المجتمع ، مما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار بشكل عام .

ه- مكافحة عمليات غسيل الأموال

❖ **دور البنوك المركزية :**

- اصدار التعليمات المنظمة لفتح وتشغيل الحسابات بأنواعها المختلفة .
- اصدار القواعد الخاصة بمكافحة غسل الأموال للبنوك .
- إلزام البنوك بالتبليغ عن العمليات المشتبه بها .
- التنسيق والتعاون المستمر بين المؤسسات المالية ومختلف القطاعات .
- منع فتح الحسابات غير المقيمة .
- منع ممارسة الأعمال المصرفية بدون ترخيص .
- تنظيم حركة النقد الداخل و الخارج .
- حظر فتح الحسابات مجهولة الهوية أو او الرقمية .
- تنبيه البنوك عن مخاطر غسيل الأموال .
- عقد الندوات المتخصصه للمصرفيين للتعريف بمخاطر غسيل الأموال .
- عقد الدورات التدريبية لمنسوبي القطاعات الأمنية والتحقيقية والقضائية .
- إنشاء شعبة مختصة لمكافحة غسيل الأموال .

❖ **دور البنوك التجارية :**

- تطبيق التعليمات الصادرة من الأجهزة الاشرافية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال .
- التقيد بتنفيذ التعاملات المالية وفق ما جاء بدليل إجراءات العمل لديها والتأكد من حسن تنفيذ وسير تلك الإجراءات .
- تقيد جميع العاملين بالسلوك المهني الحسنة وتجنب الوقوع في الشبهات .
- بذل الجهود المضاعفه في مجال اختيار الموظفين وتكثيف جهود التدريب .
- التوعية بمختلف المجالات ولجميع شرائح العاملين .
- معرفة العميل من خلال توفير معلومات وبيانات شخصية عند فتح الحسابات أو عند تنفيذ عمليات مالية .
- حفظ السجلات الخاصة بالعملاء ومستندات العمليات المالية لفترة لاتقل عن عشر سنوات .
- عدم السماح بفتح حسابات رقمية (مجهولة الهوية) أو بأسماء وهمية
- متابعة تعاملات العملاء المالية والتحري عن الأعمال التي تبدو غير طبيعية أو مشكوك فيها ليتم التبليغ عنها .

الواجب الأول :

١- من أهم مشاكل المقايضة :
أ- ارتفاع تكاليف المخاطر والنقل والتخزين .
ب- توافق الرغبات بين المتقايضين .
ج- لاشيء مما تقدم .
د- جميع ماتقدم .

٢- أي مما يلي يحقق أكبر عائد للبنوك التجارية :
أ- الاحتياطات .
ب- خصم الاوراق المالية .
ج- القروض .
د- الودائع لدى البنوك الأخرى .

٣- تعتمد ربحية البنك على :
أ- كيفية توظيف الموارد المالي .
ب- تنويع الخدمات .
ج- مواكبة التطور التقني .
د- كل ما تقدم .

الواجب الثاني :

١- البنك المركزي مسؤول عن :
أ- تحديد سعر الخصم .
ب- تحديد الاحتياطات القانونية .
ج- (أ) و (ب) .
د- تحديد احتياطات البنوك الاضافية (الزائدة) .

٢- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق :
أ- النمو الاقتصادي .
ب- الاستقرار الاقتصادي .
ج- الاستخدام الكامل .
د- كل ما تقدم .

٣- يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات على :
أ- مستوى الدخل .
ب- معدل الفائدة .
ج- معدل الادخار .
د- (ب) و (ج) .

الواجب الثالث :

١- واحد فقط من بين العقود التالية يعتبر من ضمن صيغ البيوع :
أ- عقد السلم .
ب- عقد المساقاة .
ج- عقد المزارعة .
د- عقد القرض الحسن .

٢- يجوز للبنك الإسلامي أن يقوم بوظيفة ..... :
أ- خصم الاوراق التجارية .
ب- السحب على المكشوف .
ج- كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب .
د- كلا الاجابتان فى (أ) و (ب) خطأ .

٣- يقوم البنك المركزي باستخدام عمليات السوق المفتوحة بوصفة ..... :
أ- مسؤولا عن وظيفة اصدار النقود .
ب- مسؤولا عن وظيفة بنك البنوك .
ج- مسؤولا عن وظيفة بنك الحكومة .
د- جميع الاجابات المذكورة سابقاً خطأ

٤- في حالة وجود ركود في الاقتصاد يلجأ البنك المركزي إلى اتباع ..... :
أ- سياسة نقدية توسعية .
ب- سياسة نقدية انكماشية .
ج- سياسة عجز الموازنه .
د- سياسة الضرائب التصاعدية .

تم بفضل الله تعالى وتوفيقه الانتهاء من اعداد ملخص شامل للنقود والبنوك

الشكر للمبدعه هنادي خالد
وتم اضافة تعليقات وشروحات الدكتور للمحتوى المرفق
وكذلك ادخال بعض المعلومات المهمه من الكتاب

وهذا الملخص لايغني عن متابعة المحاضرات مع الدكتور
ان اصبت فمن الله سبحانه وتعالى

وان اخطأت فمن نفسي والشيطان

اخوكم عسكري كلي طموح